# متمم

مجلة ربع سنوية يصدرها
مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم)

العدد السابع - أغسطس 2024م

معالي رئيس الهيئة العامة للطيران المدني في حوار مع "متمم":

## الاستراتيجية الوطنية للطيران تدعم التنمية الاقتصادية في المملكة.. وتوفر فرصاً واعدة للمستثمرين

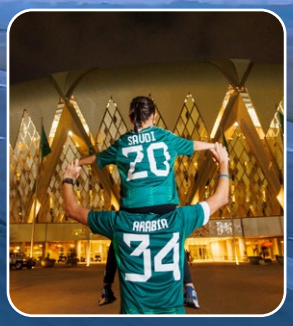

تجهيزات المملكة لبطولة كأس العالم 2034

المملكة تستضيف الاجتماعات السنوية والاحتفال باليوبيل الذهبي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center

# افتتاحيــة العـدد

يسر مركز التواصل والمعرفة المالية أن يضع بين أيديكم العدد السابع من مجلة "متمم"، الذي يتضمن تغطية موسعة لدور المملكة العربية السعودية الريادي في مكافحة غسل الأموال، ومخرجات الملتقى العربي لهيئات مكافحة الفساد الذي نظمته المملكة في مدينة الرياض.

كما تسلط المجلة الضوء على أبرز الأحداث العالمية التي شهدتها المملكة، مثل الاجتماعات السنوية والاحتفال باليوبيل الذهبي لمجموعة الإسلامي للتنمية، ومؤتمر السياسات الصناعية لتعزيز التنويع الاقتصادي.

وفي حوار العدد، استضافت المجلة معالي رئيس الهيئة العامة للطيران المدني الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالله الدعيلج، الذي استعرض منجزات الهيئة في كافة قطاعاتها، وخططها المستقبلية، واستراتيجية قطاع الطيران، والتقدم الكبير الذي تحققه المملكة في مجالات الطيران والنقل الجوي والمناطق اللوجستية.

وضم العدد السابع تغطية لتقرير رؤية السعودية 2030، والتقرير نصف السنوي للميزانية العامة للدولة للعام 2024م، والاستثمار السياحي بالمملكة، والمعهد الملكي للفنون التقليدية.

كذلك اشتمل العدد على مجموعة من المواضيع والمقالات التي شارك في إعدادها عدد من المسؤولين والمتخصصين، بالإضافة إلى العديد من المعلومات المالية والاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز مصادر المعرفة المالية، وإثراء الوعي والثقافة المالية والاقتصادية بشتى مجالاتها.

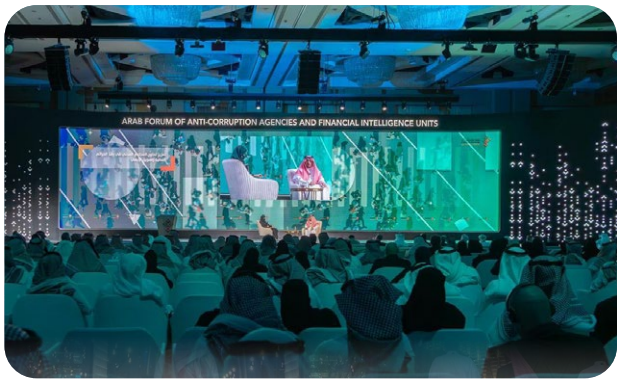


## 04 ملف العدد

تتواصل جهودها ومبادراتها
**دور ريـــادي للمملكـــة فـــي مكافحة غسل الأموال بالعالم**

## 28 ضيف العدد

**معالي رئيس الهيئة العامة للطيران المدني**
أ. عبدالعزيز بن عبدالله الدعيلـج

## 52 تقاريـــر

**الاستثمار السياحي بالمملكة**
من التأســـيس والتنظيم إلى الإنجازات والمشروعات الجاذبة

**حقوق التأليف والنشر محفوظة لمركز التواصل والمعرفة المالية "متمم"**، ولا يجوز اقتباس جزء من هذه المجلة أو إعادة طباعتها بأي وسيلة دون موافقة كتابية من المركز، إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل مع وجوب ذكر المصدر.
الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركـز.

**للتواصل والمشاركة:**
**مركز التواصل والمعرفة المالية "متمم"** - هاتف : 966118216160+ - البريد الإلكتروني : CFKC@mof.gov.sa

## تتواصل جهودها ومبادراتها

# دور ريادي للمملكة في مكافحة غسل الأموال بالعالم

تبذل المملكة العربية السعودية جهوداً كبيرة في مكافحة جرائم غسل الأموال، وشكّلت لجنة دائمة لمكافحتها، وسنّت عقوبات شديدة على مرتكبيها، وقامت بأدوار كبيرة على المستويين الإقليمي والعالمي من خلال مجموعة العمل المالي FATF. كما أطلقت مجموعة من المبادرات والإجراءات الخاصة، وظلت في مقدمة الدول المشاركة بفاعلية في محاربة هذه العمليات والأنشطة المتعلقة بها.

وباعتبار التحويلات المالية إحدى أبرز القنوات التي يتم استغلالها في تمرير عمليات غسل الأموال بالعالم، فقد أكد خبراء صندوق النقد الدولي في مشاورات المادة الرابعة للعام 2023 حول الأداء المصرفي والمالي بالمملكة أن "المديرين اتفقوا على أن مسار القطاع المصرفي لا يزال قويا، ورحبوا بالجهود الجارية لتحديث الأطر التنظيمية والرقابية، وأوصوا بمواصلة توخي اليقظة والنظر في تشديد المبادئ التوجيهية/ القواعد التنظيمية للسلامة الاحترازية الكلية بالتدريج".

## اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (15) وتاريخ 1420-1-17هـ الموافق 1999-5-3م، تم تشكيل اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال برئاسة البنك المركزي السعودي (ساما)، وتضم ممثلين عن وزارت: الداخلية، والخارجية، والعدل، والتجارة والاستثمار، والمالية، والموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، إضافة إلى رئاسة أمن الدولة، النيابة العامة، رئاسة الاستخبارات العامة، هيئة السوق المالية. وتُعنى اللجنة بتطبيق التوصيات الأربعين لمكافحة عمليات غسل الأموال الصادرة عن مجموعة العمل المالي الدولية (فاتف)، وفقاً للأنظمة المعمول بها في المملكة.

وتنشأ جريمة غسل الأموال عند قيام غاسلي الأموال بإضفاء صفة المشروعية على الأموال التي نتجت عن جرائم أخرى، وتعرف نظاماً بالجرائم الأصلية. ولفتت اللجنة الدائمة إلى أن انتشار عمليات غسل الأموال في أي مجتمع يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة، وتراجع قيم التعليم والثقافة، نظراً لما يتخلل تلك الجرائم من كسب سريع لا يتطلب مؤهلاً علمياً لتنفيذه. وقد يؤدي انتشارها في أي دولة إلى تفشي اقتصاد الظل أو التستر التجاري وغيره، مما ينتج عنه تراجع النمو الاقتصادي، وخلق فجوة اقتصادية واجتماعية بين أفراد المجتمع، وزيادة معدلات الفقر. كما تتسبب هذه الجرائم في ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع مستويات الأسعار، مما يلحق الضرر بالمنافسة الشريفة، ويؤثر سلباً في الأنشطة التجارية الأخرى.

وفي إطار حرص المملكة على مواءمة جهودها مع توصيات مجموعة العمل المالي، وضع على عاتق اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال مهمة "الرفع عما يلزم إلى المقام السامي بخصوص ما يواجه الجهات المعنية من معوقات وصعوبات حيال تنفيذ الخطوات والإجراءات المتعلقة بالتوصيات الأربعين لمكافحة غسل الأموال"، وقامت اللجنة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بتنظيم ورشة عمل عقدت في أبريل 2019 بالرياض حول "التحري المالي في دعم التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بجرائم غسل الأموال".

وفي يونيو 2019، أصبحت المملكة عضواً دائماً في مجموعة العمل المالي كأول دولة عربية تحصل على العضوية، وقدمت تقارير عن التقدم الكبير الذي حققته، موضحة الإجراءات والجهود التي بذلتها في تنفيذ خطة العمل المعتمدة من قبل مجموعة العمل المالي FATF ، وهي منظمة حكومية دولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تتمثل مهامها في وضع المعايير والسياسات الدولية التي تهدف إلى منع الأنشطة غير المشروعة والأضرار التي قد تلحق بالمجتمع.

وقد وضعت المجموعة سلسلة من التوصيات التي تعتبر بمثابة المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال، وتشكل الأساس لاستجابة عالمية منسقة لمنع الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب. وجاءت هذه التوصيات في إطار السياسات والتنسيق في مجال مكافحة غسل الأموال، وتمثلت في:

1. تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال التي تواجهها الدول.
2. اتخاذ الدول الإجراءات اللازمة لذلك.
3. وضع الدول سياسات وطنية لمكافحة غسل الأموال.

ومنذ نوفمبر من العام 2004م أصبحت المملكة عضواً مؤسساً لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ثم أصبحت عضواً مراقباً بعد تلقيها دعوة من مجموعة العمل المالي في بداية عام 2015م. وعدّت اللجنة الدائمة حصول المملكة على العضوية الدائمة للمجموعة انسجاماً مع جهودها وبرامجها المالية والاقتصادية، وتحقيقاً لرؤية السعودية 2030 التي تهدف لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وزيادة كفاءة القطاع المالي، وهي أحد الأهداف الهامة لبرنامج تطوير القطاع المالي بقيادة وزارة المالية.

# الملتقى العربي لهيئات مكافحة الفساد

تحت رعاية سمو الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، نظّمت المملكة يومي 15 و16 مايو 2024 بالرياض، أعمال الملتقى العربي لهيئات مكافحة الفساد ووحدات التحريات المالية، الذي شارك فيه 600 خبير و75 متحدثاً، إلى جانب متحدثين ومشاركين يمثلون وحدات التحريات المالية والهيئات المعنية بمكافحة الفساد والجهات الحكومية والمنظمات الدولية، إضافة إلى مجموعة من الخبراء المحليين والدوليين، وعدد من المؤسسات الدولية والأكاديمية.

وجاء تنظيم المؤتمر في إطار سعي المملكة المتواصل إلى رسم خارطة واضحة للتعاون بين الهيئات الحكومية السعودية ونظيرتها الإقليمية والدولية في مجالات مكافحة غسل الأموال، وعمل المملكة الدؤوب على توحيد وتنسيق جهود المؤسسات العربية من أجل مواجهة تحديات مكافحة الجرائم المالية.

وفي الكلمة الافتتاحية للملتقى، أكد معالي رئيس أمن الدولة الأستاذ عبدالعزيز بن محمد الهويريني، أهمية الاستقرار الدولي وسلامة الأوضاع الأمنية والاقتصادية، موضحاً أن أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تعد مخاطر رئيسية تتطلب تعاوناً دوليّاً فعّالاً. منوها بالجهود التي قامت بها المملكة في مكافحة هذه المخاطر من خلال تشريعات وسياسات رقابية وتبادل المعلومات والخبرات مع الدول والمنظمات الدولية.

فيما أشار معالي رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) الأستاذ مازن بن إبراهيم الكهموس إلى التزام المملكة بتحقيق رؤية السعودية 2030 وتحويلها إلى نموذج ناجح في مكافحة الفساد، مشدّدا على أهمية تعزيز الجهود المحلية والدولية في هذا الصدد، منوهاً بدور الملتقى في تعزيز التعاون المحلي وتبادل الخبرات بين جهات القانون المعنية بمكافحة الفساد والوحدات المعنية بالتحريات المالية، مع تطبيق المعايير والممارسات الدولية ذات الصلة.

وفي جلسة حول "بناء القدرات البشرية في مكافحة الفساد والاحتيال" تحدث معالي رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الدكتور عبدالمجيد البنيان عن أهمية تنمية القدرات البشرية في المنطقة العربية كإحدى أهم الوسائل لمحاربة الجرائم المرتبطة بالفساد وغسل الأموال والاحتيال المالي، لافتا إلى أن العديد من الدراسات العلمية أظهرت أن الدول التي تستثمر في تنمية القدرات البشرية تشهد تحسناً ملحوظاً في مؤشرات النزاهة والشفافية.

وشهد الملتقى إقامة عدد من الجلسات حول عدة موضوعات مهمة أبرزها:

1. تعزيز آليات إنفاذ القانون واسترداد الأصول عبر الحدود.
2. الاستراتيجيات الوطنية.. تقييم المخاطر في واقع سريع التغير.
3. استهداف الشبكات المالية غير المشروعة والأطر المؤسسية والتنسيق المشترك بين الجهات المتعددة.
4. مكافحة الفساد وضرورته لتحقيق النمو الاقتصادي.
5. دور الجهات الرقابية في مكافحة الفساد.
6. تعزيز تعاون المجتمع المدني في رصد الجرائم المالية وتمويل الإرهاب.
7. تعزيز جهود مكافحة الاحتيال عبر تقنيات الهوية الرقمية.
8. تشجيع التعاون الاستباقي بين القطاعين الخاص والحكومي: عامل محفز للنهوض الاقتصادي"، و"بناء أساس لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر".

كما تم توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، حيث وقعت الإدارة العامة للتحريات المالية برئاسة أمن الدولة بالمملكة، اتفاقية تعاون مع هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، كذلك وقعت مذكرة تفاهم مع مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق، أيضا تم توقيع مذكرة تفاهم في مجال منع الفساد ومكافحته بين المملكة ممثلة في هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، وهيئة النزاهة الاتحادية في العراق، إضافة إلى ذلك تم توقيع مذكرة بين المملكة وجمهورية جيبوتي في مجال منع الفساد ومكافحته، كما تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في التدريب بمجال مكافحة الفساد بين هيئة الرقابة ومكافحة الفساد وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

## جهود المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي

ناقش الملتقى في إحدى جلساته موضوع "عمليات غسل الأموال والمتحصلات غير المشروعة في المنظمات غير الربحية"، نظرا لتزايد استغلال المنظمات غير الربحية في غسل الأموال، وما يشكله ذلك من تهديد خطير لسلامة القطاع وثقة المجتمع في المساعي الخيرية.

وشارك في هذه الجلسة مدير عام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي باسل المعجل،

مؤكداً دور المملكة الريادي وجهودها الكبيرة في مجال مكافحة غسل الأموال، والتي أسهمت في الحد من مخاطر هذه الجرائم، باتخاذها العديد من الخطوات الحيوية وتحسين البيئة التشريعية.

وقال المعجل إن المملكة وضعت أطراً قانونية تعالج هذه الجرائم، وطبقت تدابير لحماية المنظمات غير الربحية من استغلالها في غسل الأموال، لأجل الوصول إلى قطاع منظم ومحكم الثغرات يستعصي على المجرمين وممولي الإرهاب بالولوج إليه واستغلاله، ومن أبرز تلك الجهود صدور قرار تأسيس المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي الذي يعد هدفاً استراتيجياً ضمن رؤية السعودية 2030 الهادفة إلى تمكين القطاع غير رسمي.

وأوضح أن المركز عمل على حوكمة القطاع غير الربحي بناءً على اتباع أفضل الممارسات الدولية، وبما يتماشى مع متطلبات توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف)، بداية من إجراءات تأسيس المنظمات غير الربحية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، ودراسة وتقييم طلب التأسيس من ناحية التصنيف والأهداف والأنشطة، والعمل على التحقق من بيانات منسوبي تلك المنظمات.

وأكد مدير مكافحة غسل الأموال بالمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، أن المركز عمل على حوكمة إجراءات التبرعات للمنظمات غير الربحية، من خلال إصدار التعليمات التنفيذية بلائحة جمع التبرعات للوجوه الخيرية التي وضعت اشتراطات تفصيلية لإصدار تراخيص جمع التبرعات للمنظمات غير الربحية، ولحفظ حقوق المانحين والمستفيدين من التبرعات أطلق المركز خدمة تبرع بأمان، التي تمكن المتبرع من التأكد من نظامية حملة جمع التبرعات.

وكشف المعجل أن المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي عمل على تطوير نهج شامل لإجراءات الرقابة والفحص بناء على النهج القائم على المخاطر والمرتكز بشكل أساسي على ثلاثة معايير رئيسية لتقييم مدى التزام المنظمات غير الربحية بمتطلبات الأنظمة المحلية والدولية المتمثلة في معيار الامتثال والالتزام ومعيار الشفافية والإفصاح ومعيار السلامة المالية.

وحول التدريب والمجهودات التعريفية، أشار المعجل إلى أن المركز أقام فعاليات وبرامج تدريبية لزيادة ترسيخ الوعي لدى العاملين في المنظمات غير الربحية، وتشجيع هذه المنظمات على إبرام المعاملات، من خلال القنوات المالية المصرح لها برفع مستوى وعي المجتمع بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

## "نزاهة" وتقنيات رصد الجرائم المالية

عقد الملتقى العربي لهيئات مكافحة الفساد ووحدات التحريات المالية جلسة حوارية بعنوان: "تقنيات تتبع الأموال لرصد الجرائم المالية.. الفرص والتحديات"، تحدث خلالها مدير الإدارة العامة للتحريات المالية في هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) اللواء عبدالله ابن علي الزهراني، مؤكداً أن المملكة تعمل بأجهزتها وقطاعاتها كافة على الالتزام بالمعايير الدولية.

وقال اللواء الزهراني إن المملكة عملت على عدد من التوصيات في ما يتعلق بالتعاون الدولي، بما يقود إلى شراكة قوية مع المؤسسة المالية، مشيراً إلى دور "نزاهة" بإبرامها لما يزيد عن 12 اتفاقية للتعاون الدولي وتبادل المعلومات مع المؤسسات المالية وغير المالية، منوها بدور البنك المركزي السعودي (ساما) في السيطرة على النظام المصرفي والمؤسسات المالية وغير المالية، من خلال تقديم تقارير شفافة وواضحة، ودور وحدة التحريات المالية في تلقي البلاغات ونشرها.

وأوضح أن الجرائم المالية تتطور باستمرار، ومعها تواصل "نزاهة" سعيها لمواكبة هذه المتغيرات استنادا إلى عوامل رئيسية في التعاملات هي التدفقات المالية ومستوى الإنفاق للشخص، مما يعطي وضوحاً للإيرادات (الرواتب، الاستثمارات، المتحصلات). وقال إنه: "في ظل النهضة القوية في العالم اليوم أصبحنا قرية واحدة، وأصبحت الجريمة عابرة للحدود، حيث تتم في بلد، وتتم التدفقات والمتحصلات في بلد آخر، وبالتالي هذا يشكل تحديا لنا كرجال إنفاذ قانون ومحققين ماليين في دعم المبلغين".

وأكد مدير الإدارة العامة للتحريات المالية في هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، أن "نزاهة" تتعامل بسرية تامة مع البلاغات، وتحللها في

إدارتها، ثم تقوم بتشغيل تلك البلاغات بشكل أكثر، وتقديم تقارير مالية لجهات إنفاذ القانون، مشيداً بالتقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي ودورهما في تحديد المجرمين، مؤكداً همة الهيئة لمواكبة المتغيرات وكشف الجناة.

وحث اللواء الزهراني العاملين في جهات إنفاذ القانون والتعاون الدولي على مساعدة بعضهم في مجال تبادل المعلومات ومشاركتها بما ينسجم مع المعايير الدولية ومع القوانين المحلية لكل دولة، والعمل إلى جانب وحدات التحريات المالية لتحقيق نتائج جيدة، مشيراً إلى تعاون "نزاهة" مع الإنتربول في إعداد النشرات وملاحقة متحصلات الجريمة لمواجهة المشتبه بهم، وإعادة تلك الأموال لاقتصاديات الدول لتحقيق النماء والازدهار.

## جرائم الإنترنت وغسل الأموال

ضمن أعمال الملتقى، تحدث رئيس نيابة الجرائم المعلوماتية بالنيابة العامة الدكتور مهند المجلد عن "فك شفرات الجرائم المعلوماتية وغسل الأموال"، بوصفها تحدياً كبيراً أمام السلطات القانونية في جميع أنحاء العالم، وتتزايد يوماً بعد يوم تحدياتها وصعوباتها مع تطور التكنولوجيا.

وحول أهمية العمل الفني، أشار المجلد إلى أن برامج هذا المؤتمر تناولت الكثير من التحديات والأمور التي تعنى أو تتعلق بالتقنية، وهي حلول تتناول إجراءات الاستدلال من جهات إنفاذ القانون وإجراءات التحقيق من أجل تقديم الجناة والمجرمين إلى العدالة، موضحا أن هذه الأمور والحلول التقنية وحتى المتقدمة منها ليست بمنأى عن الحلول الفنية، وأن العامل الفني مهم جدا ومؤثر في الدعوى الجنائية، وهو عامل يسير جنباً إلى جنب مع العامل التقني.

وأوضح أن الجانب الفني هو الجانب المعني بالشق القانوني وفي مرحلة الإثبات الجنائي، سواء لدى النيابة العامة أو أمام المحاكم المختصة، ويهدف إلى أمرين هما تحديد المجرمين ثم بعد ذلك تقديمهم إلى العدالة، حيث لا يكتفى فقط بالجانب التقني، بل لابد من وجود نظر قانوني إلى هذا الجانب التقني الذي تعد عملية التحليل جزءا منه، لافتاً إلى أنه قل أن نجد الآن أي جريمة سواء جرائم مالية كجرائم الاحتيال أو غسل الأموال وغيرها، إلا واقترنت باستخدام الشبكة المعلوماتية أو الوسائل الإلكترونية.

وتناول رئيس نيابة الجرائم المعلوماتية بالنيابة العامة، إحدى أهم ممارسات القبض على المتهم وهي التحليل الرقمي، مؤكداً أنه لابد على المحقق أن يتعامل مع هذه المحتويات المعلوماتية الإلكترونية الصادرة من المتهم، تعاملا نوعيا تحليليا وفق بعض المعطيات ومن أهمها: مسألة الدراية بهذه الواقعة حتى في جرائم الاحتيال أو غسل الأموال أو الجرائم المعلوماتية، بفهم ملابساتها ثم التركيب وهو أن يقوم بعرض هذه المحتويات التي هي محل التجريم مع المحتويات الأخرى الصادرة عن المتهم حتى يتفهم السلوك الإجرامي والاجتماعي الذي قد يحيي القضية وقد يفيد في كثير من الدلالات.

## "سدايا" ومكافحة جرائم الأموال

وفي الجلسة التي عقد تحت عنوان "دور البيانات والذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد"، ضمن أعمال الملتقى، قال رئيس الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) معالي الدكتور عبدالله بن شرف الغامدي إن جرائم الفساد والاحتيال المالي في شتى أشكالها وصورها تعد تحدياً مشتركاً ومستمراً للمنظمات والدول، فبسببها تستنزف الطاقات، وتُهدر الثروات، ويتعطل الإنتاج، وتتعثر مسيرة التنمية الشاملة.

وأكد أن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين- حفظهما الله - أدركت هذه المخاطر مبكراً، ووظفت الحلول المعتمدة على التقنيات الذكية لمكافحتها، مشيراً إلى تصدر المملكة للمؤشرات العالمية في مجال الذكاء الاصطناعي ومنها نيلها المركز الثاني عالمياً في درجة الوعي للذكاء الاصطناعي، وفقًا لتقرير مؤشر جامعة ستانفورد لعام 2023م.

وأوضح أن البيانات الضخمة تعدّ أحد أهم أركان نجاح الحلول المعتمدة على التقنيات الذكية لمكافحة غسل الأموال والفساد والاحتيال المالي، وتعتمد التحديات التي تواجه استخدام التقنيات الحديثة والتقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي على "البيانات، والقدرات البشرية، والأنظمة والبُنى التحتية". وقال إن تحدي البيانات يتمثل في حوكمتها من خلال الأنظمة والسياسات والقواعد التي تضبط دورة حياة البيانات منذ ولادتها مروراً باستخدامها وانتهاءً بإتلافها.

وشدد الغامدي على أن التعامل مع البيانات الضخمة يحتاج إلى تأهيل الكوادر الوطنية المختصة، وهو ما قامت به "سدايا" التي اتبعت منهجية لبناء القدرات تعتمد على ثلاث مراحل (الإلهام فالبناء ثم الاستدامة)، وخلال مرحلة الإلهام يتم إبراز أهمية البيانات والذكاء الاصطناعي عبر الفعاليات المحلية والدولية بحيث يكون هناك زخم لدى الجيل الصاعد بأهمية بناء قدراته.

وفي البناء قال معاليه إن "سدايا" حرصت على بناء قدرات المواهب الوطنية في البيانات والذكاء الاصطناعي لسد فجوة سوق العمل من الخبراء والمختصين، عبر برامج ومعسكرات تستهدف الطلبة والخريجين، والمرأة، وبرامج للقادة الحكوميين. كما أقامت عدداً من المعسكرات التخصصية بهدف بناء قدرات وطنية في الرياضيات الإحصائية، والبرمجة، وتحليل وتمثيل البيانات، وتعلم الآلة، والتعلم العميق، وقد ساهمت هذه المعسكرات في تأهيل أكثر من 1000عالم بيانات خلال السنوات الثلاث الماضية.

وأضاف أن "سدايا" قامت أيضاً بتأهيل 2500 مختص من الكوادر الوطنية للعمل في مكاتب البيانات الوطنية، حيث قامت بتأسيس 200 مكتب بيانات وطني في جميع الجهات الحكومية لمساعدة كل جهة على تجويد بياناتها وتصنيفها، ومن ثم إتاحتها لرواد الأعمال والشركات الناشئة.

وقال معاليه إن الذكاء الاصطناعي يطلق الطاقة الكامنة للبيانات الضخمة، وأن ما يميز هذه الحلول هو قدرتها غير المسبوقة على معالجة البيانات الضخمة، ومنها التنبؤ بناءً على تحليلات البيانات الضخمة والإبلاغ المتزامن عنها لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشكل عاجل وفوري.

وأوضح أن الذكاء الاصطناعي وعلم البيانات يقدمان حلولاً تقنية متقدمة يمكن من خلالها إحداث نقلة نوعية وتحول شامل في جهود مكافحة الفساد والاحتيال المالي، وفي أتمتة إجراءات التعرف على الهوية، وإثراء تجربة خدمة العميل، وتحقيق أعلى درجات الفعالية والكفاءة با لعمل .

وأكد معالي رئيس "سدايا" أهمية وضع إطار عام يراعي أخلاقيات الذكاء الاصطناعي التي تحافظ على خصوصية البيانات وعلى الشفافية والمساواة والعدالة، مبيناً أن المملكة أطلقت عام 2022م وثيقة وطنية لمبادئ وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي بناء على توصيات الأمم المتحدة، وهذه الوثيقة لها أهميتها.

## الأكاديمية المالية والبرنامج التدريبي

وخلال مشاركته في الملتقى العربي في جلسة بعنوان: "تطوير الكوادر في القطاع المالي لمكافحة الجرائم المالية والفساد"، أعلن الرئيس التنفيذي للأكاديمية المالية مانع ابن محمد آل خمسان إطلاق برنامج

التدريب الوطني الشامل لمكافحة غسل الأموال الذي يستهدف القيادات في المؤسسات المالية وغير المالية بالمملكة، ويمتد لمدة ثمانية عشر شهراً.

وقال إن البرنامج يأتي لتعزيز قدرات الكوادر البشرية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تقوم بتصميمه الأكاديمية المالية بالتعاون مع رئاسة أمن الدولة وإحدى بيوت الخبرة المرموقة دولياً. ويهدف لتعزيز قدرات الكوادر البشرية، بتحسين آليات الوقاية والتحليل والإبلاغ عن المخالفات القانونية والأنشطة المشبوهة، وتحسين عملية تبادل المعلومات بين المؤسسات المالية والجهات القانونية والهيئات التنظيمية، مما يسهم في تعزيز حماية ونزاهة النظام المالي.

وأضاف قائلاً: "إنّ الأكاديمية المالية، بصفتها مؤسسة رائدة في مجال التدريب المالي المهني والمتخصص، تدرك تماماً خطورة الجرائم المالية وتأثيرها السلبي على المجتمعات والاقتصادات، وإيماناً منا بأهمية دورنا في تنمية وتطوير الكوادر البشرية في مجالات الالتزام ومكافحة الجرائم المالية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب"، مضيفا: "سعينا جاهدين لتطوير وتقديم حزمة من البرامج التدريبية والشهادات المهنية المتخصصة واللقاءات والندوات التوعوية في هذا المجال، من خلال التعاون وتعزيز الشراكات مع أبرز المؤسسات المهنية الدولية في مجالات الالتزام ومكافحة الجرائم المالية، لرفد الكوادر البشرية المحلية بالخبرات والمعارف واكتساب أفضل الممارسات العالمية".

وأشار إلى أن الأكاديمية المالية، في إطار مستهدفات رؤية السعودية 2030، تلتزم بتقديم الدعم والمشورة الفنية للهيئات والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد والجرائم المالية، حيث نفذت عدداً كبيراً من البرامج التدريبية المتخصصة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحوكمة والاحتيال المالي والالتزام والمراجعة الداخلية. مبينا أنه تم تنفيذ 545 برنامجاً تدريبياً، استفاد منها حوالي 9 آلاف متدرب من منسوبي المؤسسات المالية في قطاعات البنوك والتمويل والتأمين والأوراق المالية، إضافة إلى الجهات الحكومية ذات العلاقة.

وأكد الرئيس التنفيذي للأكاديمية أهمية الشهادات المهنية المتخصصة في الارتقاء بمستوى كفاءة الكوادر البشرية، موضحاً أن الأكاديمية تقدم مجموعة من أبرز الشهادات المهنية بالشراكة مع جمعيات ومؤسسات مهنية مرموقة دولياً، مثل جمعية الأخصائيين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال (ACAMS) الأمريكية والرابطة الدولية للالتزام (ICA) في بريطانيا، وكان من أبرز هذه الشهادات "الشهادة المتقدمة في الالتزام الرقابي ومكافحة الجريمة المالية، التي جرى تعريبها بالتعاون مع الرابطة الدولية للالتزام (ICA) ونُفذت لأول مرة باللغة العربية في الشرق الأوسط، وشهادة "اختصاصي معتمد في مكافحة غسل الأموال"، وشهادة "محقق الاحتيال المعتمد"، وشهادة "مسؤول الالتزام المعتمد، مشيراً إلى أن عدد الحاصلين على هذه الشهادات المهنية بلغ أكثر من 2500 ممارس وممارسة.

## شهدت توقيع 85 اتفاقية بقيمة تجاوزت 8 مليارات دولار

# المملكة تستضيف الاجتماعات السنوية والاحتفال باليوبيل الذهبي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- استضافت المملكة العربية السعودية، خلال الفترة من 27 إلى 30 أبريل 2024، في مدينة الرياض، الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية للعام 2024م، تحت شعار "الاعتزاز بماضينا ورسم مستقبلنا.. الأصالة والتضامن والازدهار"، والتي شهدت إلى جانب اجتماعات المجالس إقامة أكثر من 27 فعاليةً جانبية شملت ندوات وجلسات حوارية شارك فيها نخبةٌ من قادةِ الفكر والخبراء والباحثين في مختلف مجالات التنمية، واختتمت بتوقيع 85 اتفاقية بقيمة تجاوزت 8 مليارات دولار.

وكان على رأس المشاركين في الاجتماعات وزراء الاقتصاد والتخطيط والمالية في الـ 57 دولة الأعضاء في البنك، إلى جانب ممثلي المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، والبنوك الإسلامية، وشركات القطاع الخاص، ومؤسسات تمويل التنمية الوطنية والدولية، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، وغرف التجارة والصناعة، ومجالس الأعمال.

وتزامن الاجتماع السنوي مع احتفال البنك باليوبيل الذهبي بمرور 50 عاماً على تأسيسه لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء، بجانب المجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء، حين بدأت رحلته قبل 50 عاماً في الرياض مع انعقاد الاجتماع الافتتاحي لمجلس محافظي البنك الذي شرفه بالحضور الملك سلمان ابن عبدالعزيز (أمير الرياض في ذلك الوقت).

## مشاركة سمو أمير الرياض

حضر احتفالية اليوبيل الذهبي للبنك الإسلامي للتنمية صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر ابن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة الرياض، ومعالي وزير المالية رئيس مجلس محافظي مجموعة البنك الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، ومعالي رئيس مجموعة البنك الدكتور محمد الجاسر.

وألقى كلمة خادم الحرمين الشريفين نيابة عنه سمو أمير منطقة الرياض، وقال فيها: "إن هذه المناسبة التاريخية تمثل فرصة لنستذكر معاً المسيرة المباركة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية طيلة خمسين عاماً، تجسدت فيها قيم التضامن الإنساني عبر التعاون بين الدول الأعضاء في المجموعة، لما حققته من نجاح وأثر تنموي في مجتمعاتنا الإسلامية، يعود فضله إلى الله تعالى أولاً، ثم إلى تعاون الدول الأعضاء ودعمها وإسهاماتها في إنجاح مسيرة المجموعة والعمل على تحقيق مستهدفاتها واستراتيجياتها الرامية إلى التنمية الشاملة في بلدان العالم الإسلامي".

وفي كلمة حفل اليوبيل الذهبي، قال معالي وزير المالية، رئيس مجلس محافظي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان إنه "وبعد مضي نصف قرن، نقف شهوداً على ما حققه البنك من إنجازات بفضل من الله، ثم نتيجة للجهود المبذولة والدعم الكبير الذي يحظى به"، مبيناً أن المجموعة ظلّت تواكب التغيرات بتطوير أدواتها وأسلوب عملها، حتى أصبحت مجموعة متكاملة تقدم حلولاً تمويلية لكافة المجالات التي تلامس حياة الإنسان، وتسهم في الحد من الفقر وتحقيق المكاسب التنموية الرائدة في العديد من القطاعات الحيوية.

وحول الدور الريادي الذي تقوم به تجاه مجموعة البنك، أكّد الجدعان التزام المملكة الراسخ بمبادئ التضامن الإسلامي والتنمية المشتركة من خلال دعمها الثابت لمجموعة البنك، حيث تفخر المملكة كونها دولة المقر، مقدماً الشكر لأصحاب السمو والمعالي الذين أسهموا في ما حققته هذه المؤسسة العريقة من نجاح، ولجميع العاملين والمساهمين فيها والمتعاونين معها من مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية، إضافةً إلى الدول الأعضاء ومحافظي البنك ومؤسساته التابعة على جهودهم الدؤوبة في دعم مسيرة المجموعة.

بدوره، قدم معالي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الدكتور محمد الجاسر شكره لقيادة المملكة قائلا: "بينما نكتب التاريخ في مدينة الرياض، أود اليوم أن أعرب عن خالص شكري وامتناني لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد ابن سلمان آل سعود -حفظهما الله- على الرعاية الكريمة للاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية للعام 2024م".

وعن مسيرة الخمسين عاماً، قال الجاسر إن المجموعة سجلت خلالها حضوراً بارزاً في مشهد التنمية العالمية، حيث تجاوزت القيمة الإجمالية للمشاريع التي مولتها 182 مليار دولار من خلال أكثر من 12 ألف مشروع عملت على خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمئات الملايين من الأشخاص في دول البنك الأعضاء وفي المجتمعات المسلمة حول العالم، وذلك بفضل الدعم المستمر والثابت للمملكة العربية السعودية والدول الأعضاء الأخرى.

## الجلسات الحوارية والمائدة المستديرة

شهدت الاجتماعات السنوية إقامة الجلسة العامة لمجلس محافظي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، واجتماع المائدة المستديرة للمحافظين الذي ناقش القضايا الملحة مثل الفقر متعدد الأبعاد، والتعاون الجنوب – الجنوب، وتمويل أهداف التنمية المستدامة، وأبرز التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلدان الإسلامية والفرص المستقبلية.

وفي جلسة حوارية بعنوان: "إطلاق الإمكانات الاقتصادية والتكامل الاستراتيجي للتجارة والتأمين والاستثمار لرؤية السعودية 2030"، أكد المشاركون أن تطوير الرقمنة في المملكة يمثل جزءاً حيوياً من جهود تحقيق التحول الرقمي وتعزيز الهندسة الرقمية، وأن البنك يؤدي دوراً هاماً في تعزيز الشمول الرقمي وتقديم حلول مالية مبتكرة، تتضمن تعزيز الوصول إلى خدمات مالية وتطوير التقنيات الرقمية.

وتناولت الجلسة جهود المملكة في تنمية الاقتصاد ودعم المبادرات الرئيسية، وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافةً إلى الجهود المبذولة في تعظيم المنشآت ودعم الابتكار والإبداع.

وعلى هامش الاجتماعات، وقّع الصندوق السعودي للتنمية ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون الإنمائي المشترك بين الجانبين في دعم الدول النامية حول العالم من خلال تمويل المشروعات والبرامج الإنمائية. كما وقع صندوق التضامن الإسلامي للتنمية مذكرة تفاهم مع INNOVX لدعم الأعمال الزراعية في أفريقيا، وتعزيز منصة التمويل الزراعي.

## السندات والصكوك الخضراء

وفي الجلسة الافتتاحية لليوم الثاني، أكد معالي رئيس مجموعة البنك الدكتور محمد الجاسر في جلسة بعنوان: "تسريع تمويل المناخ من خلال المعرفة الخضراء والصكوك المستدامة"، أن البنك صمم استراتيجية للنمو الأخضر وخفض الكربون المنخفض عبر دعم الأعضاء للوصول إلى هدف الكربوني الصفري، لافتا إلى أن 40% من مشاريع البنك حول الطاقة المتجددة والمشاريع الخضراء وتمويل العمل المناخي، مؤكداً تركيز البنك على صكوك المشاريع الخضراء والتنمية المستدامة التي تتوافق مع معيار اتحاد أسواق المالية.

من جانبهم، تناول المشاركون تسريع تمويل العمل المناخي عن طريق صكوك الاستدامة، مسلطين الضوء على دور هذه الصكوك من الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، واستكمال التمويل المطلوب للعمل المناخي لجميع أعضاء البنك في الدول الإسلامية، مؤكدين أهمية السندات الخضراء كونها من الأدوات الهامة للتمويل وذلك لسد الفجوة الاقتصادية.

إثر ذلك قام الدكتور الجاسر برفقة المشاركين بإطلاق دليل صكوك الاستدامة لمساعدتهم على زيادة الوعي بهذه الصكوك.

وعلى هامش الاجتماعات السنوية كذلك، نظمت مؤسسات القطاع الخاص التابعة لمجموعة البنك "منتدى القطاع الخاص" في نسخته الثانية عشرة، والذي سلط الضوء على أنشطة مجموعة البنك وخدماتها ومبادراتها في الدول الأعضاء، بما فيها المملكة العربية السعودية من خلال تعزيز خدماتها للقطاع الخاص، الذي يتطلع إلى الاستثمار في المملكة وتعزيز رؤية السعودية 2030م. وشارك الصندوق السعودي للتنمية بجناح تعريفي تفاعلي، كما شارك مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في المعرض المصاحب للاجتماعات. ووقّع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية على الميثاق المعني بآلية عمل صندوق العيش والمعيشة التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

## اتفاقات وتخصيصات

وأعلن البنك الإسلامي للتنمية عن موافقته على تخصيص نحو 418 مليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع تنموية جديدة في الدول الأعضاء. ووقعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة -عضو مجموعة البنك- عدداً من الاتفاقيات المهمة: حيث وقعت مع بنك التصدير والاستيراد السعودي اتفاقية تمويل بقيمة 25 مليون دولار لصالح بنك القاهرة فى جمهورية مصر العربية.

ووقعت اتفاقية مرابحة بقيمة 40 مليون دولار أمريكي مع بنك التجارة والتنمية، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وقدرات تمويل التجارة شرق وجنوب أفريقيا. كذلك وقعت مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) اتفاقية تركز على تعزيز الوعي بمبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية، وتقديم الدعم ورعاية القمة العربية للشركات الناشئة الصغيرة والمتوسطة.

كما وقعت المؤسسة الدولية الإسلامية اتفاقية إطارية مع حكومة أوغندا، بقيمة 150 مليون دولار أمريكي، واتفاقية تمويل مرابحة بقيمة 250 مليونا مع البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير لدعم العمليات التجارية للبنك. كذلك وقعت حزمة دعم مع حكومة الكاميرون، لتعزيز البنية التحتية للبلاد والإنتاجية الزراعية، وتمويل مشاريع أساسية للكاميرون.

من جهة أخرى، وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك خلال اجتماعه رقم 355 على أربعة مشاريع تركز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستدامة، حيث حصلت طاجيكستان على مبلغ 150 مليون دولار أمريكي لبناء مشروع محطة الطاقة الكهرومائية. فيما حصلت ساحل العاج على 70.46 مليون يورو، في حين حصلت بنين على 60.57 مليون يورو، من أجل مشروعين لتطوير سلاسل القيم للجذور والدرنات/ الكسافا. كما تم تخصيص 120 مليون يورو لمشروع طريق نقاس-باشاق شهير في تركيا.

وفي ختام الاجتماعات، أعلن معالي الدكتور الجاسر عن توقيع 85 اتفاقية تمويل بين مؤسسات مجموعة البنك و38 بلداً عضواً و22 مؤسسة مالية دولية، بمبلغ إجماليّ يتجاوز 8 مليارات دولار. وقال إن البرنامج شمل اجتماعاتِ مجالس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وأكثرَ من 27 فعاليةً جانبية.

وأشار إلى أن الاجتماعات شهدت حضوراً واسعاً تجاوز 3,750 مشاركاً، منهم مُمثلون عن 55 منظمةً دوليةً وإقليميةً شريكة، بينهم 23 رئيساً لمؤسسة رائدة. وقال إن فعاليات منتدى القطاع الخاص شهدت حضورَ مجموعةٍ كبيرة من الخبراء والمتخصصين والمسؤولين، وعددٍ من رواد الأعمال، بما يتجاوز 1500 مشارك يمثلون أكثر من 60 بلداً، وتخللت المنتدى 17 فعالية، كما تم توقيع أكثر من 60 اتفاقية، بقيمة إجمالية تناهز 6.5 مليار دولار.

## مجلس الوزراء يوافق على

# نظام الاستثمار المُحدّث

صدرت موافقة مجلس الوزراء على نظام الاستثمار المُحدّث الذي سيدخل حيّز النفاذ مطلع عام 2025. وقال معالي وزير الاستثمار خالد الفالح، إنه تمت صياغة نظامٍ متكامل يُعنى بالمستثمرين الأجانب والسعوديين على حد سواء. وإن التحديثات التي أُدخلت على النظام ستساهم في تحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز مكانة المملكة كوجهة استثمارية عالمية متميزة، موضحاً أن السنوات القليلة الماضية شهدت تنفيذ ما يزيد على 800 إصلاح اقتصادي، أسهمت في زيادة إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة 74% مقارنة بما كان عليه عام 2017، ليصل إلى ما يقرب من 300 مليار دولار في عام 2023، وارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 61% خلال الفترة بين عامي 2017 و2023، ليصل إلى حوالي 215 مليار دولار، وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 158% في عام 2023 مقارنة بعام 2017، لتصل إلى 19.3 مليار ريال، كما أدت هذه المبادرات والتطورات، بالإضافة إلى الحوافز والتسهيلات والمُمكنات، إلى تحفيز المستثمرين للاستثمار في بيئة استثمارية إيجابية وداعمة ومُستقرة.

### أهم نقاط التطوير والتغيير في النظام الجديد:

- ضمان المساواة في المعاملة بين المستثمر المحلي والأجنبي.
- تعزيز حوكمة منح المحفزات الاستثمارية والتسهيلات التي تُمنح للمستثمر.
- حوكمة حماية المستثمرين من خلال وضع آلية واضحة وشفافة لمعالجة الشكاوى.
- مواءمة حقوق المستثمر المحلي والأجنبي مع مبادئ وسياسات الاستثمار الدولية
- حرية التصرف في النشاط الاستثماري وحرية تحويل رؤوس الأموال بدون تأخير.
- للمستثمر المحلي والأجنبي اللجوء إلى المحكمة المختصة في النزاع مع الجهة الحكومية ما لم يتفق أطراف النزاع على غير ذلك.

# المملكة تعزز ريادتها في إنتاج التمور بأكثر من 1.6 مليون طن

حققت المملكة نسبة اكتفاء ذاتي من التمور بلغت 124%، وإنتاج سنوي تجاوز 1.6 مليون طن، وذلك من خلال التوسع في زراعة النخيل، حيث تغطي زراعته في المملكة مساحة واسعة تصل إلى 165,000 هكتار، في خطوة توضح حجم النمو الكبير الذي شهدته صناعة التمور في المملكة، مما يعكس التوسع الكبير في هذا القطاع وفق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وأوضحت وزارة البيئة والمياه والزراعة ضمن حملة "موسم حصادها" التي أطلقتها لنشر المعرفة بالمنتجات الزراعية، أن منطقة الرياض جاءت أكبر منتج للتمور في المملكة، حيث تساهم بـ 436,112 طنًا، تليها منطقة القصيم بـ 390,698 طنًا، والمدينة المنورة، بـ 263,283 طنًا، والمنطقة الشرقية بـ 203,069 طن. وجاء ترتيب المناطق الأخرى في إنتاج التمور على النحو التالي: حائل بـ 73,298 طناً، الجوف بـ 65,020 طن، مكة المكرمة بـ 64,095 طن، وعسير بـ 55,225 طنا، تبوك بـ 52,792 طنا، نجران بـ9,837 طنا، الباحة بـ 2,969 طنا، الحدود الشمالية بـ1,314 طنا، وجازان بـ111 طناً.

علي المشاري ممثل (أرامكو) وإيان كامبل ممثل (كاوست) يوقعان مذكرة التفاهم

# أرامكو السعودية توقع مذكرة تفاهم مع "كاوست"

وقعت شركة أرامكو مذكرة تفاهم مع جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست) لدعم الأبحاث التي تستهدف تحقيق فوائد بيئية وتجارية. وتخطط أرامكو لرصد تمويل بقيمة 100 مليون دولار أمريكي خلال السنوات العشر القادمة لمشاريع البحث والتطوير مع الجامعة، وسيُخصص التمويل لمجموعة واسعة من المبادرات الواعدة، حيث تسعى "كاوست" إلى حثّ جهود العمل في مجالات الابتكار والتقنيات.

وتشمل مجالات التعاون الأساسية تحول الطاقة، والاستدامة، وتحول المواد، وتقنيات التنقيب والإنتاج، والحلول الرقمية، مع التركيز على تطوير نتائج قابلة للتطبيق تجاريًا.

كما تشمل الموضوعات المحددة في مجالات تحوّل الطاقة؛ تحويل السوائل إلى مواد كيميائية وأبحاث المصافي المستقبلية، إضافة إلى وقود الطيران منخفض الكربون. وستشمل أبحاث الاستدامة الهيدروجين، واحتجاز الكربون وتخزينه، ومصادر الطاقة المتجددة، وحلول تخزين الطاقة.

## تجهيزات المملكة لبطولة كأس العالم 2034

# لحظة تاريخية لاستضافة أكبر نسخة في تاريخ الكأس على الإطلاق

سلّمت المملكة العربية السعودية، يوم الاثنين 29 يوليو 2024م، بالعاصمة الفرنسية باريس، ملف ترشّحها لاستضافة بطولة كأس العالم 2034، في حفل أقامه الاتحاد الدولي لكرة القدم. ويأتي ترشح المملكة ثمرة كبيرة للاهتمام والتمكين من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، والدعم غير المحدود الذي يجده القطاع الرياضي من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظهما الله-.

ويعد تسليم ملف الترشح الذي يحمل شعار "معاً ننمو" للاتحاد الدولي لكرة القدم المرحلة الثالثة ضمن سياق مراحل الترشح الرسمية لاستضافة بطولات كأس العالم، يعقبه عدد من المراحل، منها الزيارات التفقدية الرسمية من قبل "الفيفا"، وتقييم ملف الترشّح وصولاً إلى الإعلان الرسمي عن استضافة كأس العالم 2034 يوم 11 ديسمبر من العام 2024م.

وكشف الملف عن استضافة المملكة لها في 15 ملعباً متطوراً بـ 5 مدن، منها 8 ملاعب في الرياض، و4 في مدينة جدة، وملعب واحد في كل من نيوم والخبر وأبها، وسيكون من بينها 11 ملعباً جديداً بالكامل، كما ستكون هناك 10 مدن داعمة، يتم فيها احتضان بعض معسكرات المنتخبات المشاركة قبيل وأثناء البطولة، مع سهولة التنقل بين هذه المدن، وتوفر خطوط السكك الحديدية بين مناطق المملكة مع دول الخليج.

وفي الرياض، سيكون هناك أكبر هذه الملاعب وهو ملعب الملك سلمان الجديد الذي يتسع لأكثر من 92 ألف مقعد، والذي من المقرر أن يستضيف المواجهتين الافتتاحية والنهائية لبطولة كأس العالم 2034، على أن يُصبح بعد نهاية البطولة الملعب الرئيس للمنتخب السعودي. إلى جانب ملعب مدينة الملك فهد الرياضية الشهير بالرياض، والذي سيتم رفع سعته لأكثر من 70 ألف مقعد .

وسيتم إنشاء ملعب الأمير محمد ابن سلمان بمنطقة القدية، والذي يعد تحفة معمارية بمدرجاته الثلاثية وإطلالته على إحدى قمم جبل طويق، ويتميز الملعب بتصميم مستقبلي مبتكر غير مسبوق عالمياً، وتكتسي معظم مساحات الواجهات الخارجية له بالزجاج الملوَّن وشاشات العرض.

وفي الرياض أيضاً، هناك ملعب المربع الجديد، الذي يتسع لأكثر من 46 ألف مقعد، ويقع في منطقة تبدأ من برج المكعب الواقع في قلب المشروع المصمم بطراز نجدي يعكس هوية العاصمة، ويحتوي على مساحات تجارية تمتد لأكثر من 980 ألف متر مربع، وتضم أشهر العلامات وأحدثها، إلى جانب 9000 غرفة فندقية لعيش تجربة سكنية متكاملة في أكبر وسط بلد حديث في العالم.

وفي جدة، سيتم بناء ملعب وسط المدينة بتصميم معماري مستوحى من التراث المحلي والعمارة الخشبية التقليدية لمنطقة جدة البلد التاريخية، في حين سيُلبي الملعب الساحلي في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية احتياجات مجتمع المدينة، إضافة إلى ملعب الجوهرة الموجود بالمدينة.

وفي مدينة الخبر، سيتم بناء ملعب أرامكو على شاطئ الخليج العربي، وسيتسم بتصميم ديناميكي مستوحى من البحر. وفي مدينة أبها سيشهد ملعب جامعة الملك خالد الذي سيستضيف مباريات الكأس، أعمال توسعة لزيادة سعته إلى أكثر من 45 ألف مقعد، إلى جانب تحديث البنية التحتية.

وفي مدينة نيوم، سيكون هناك ملعب نيوم المتميّز الذي يتواجد على ارتفاع يزيد عن 350 مترًا ضمن هيكل "ذا لاين"، وتشمل المصادر الأساسية لإمداد الملعب بالطاقة كلاً من طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

وتتميز المدن الـ 10 الداعمة للمدن المضيفة بمناطقها السياحية التي ستمكّن المنتخبات المشاركة والجماهير من استكشاف موروث المملكة، وخوض تجارب سياحية مميزة.

وبالنسبة للإقامة يستعرض الملف ما يزيد عن 230 ألف غرفة موزعة على المدن المضيفة والمدن الداعمة لكبار الشخصيات ووفود الاتحاد الدولي والمنتخبات المشاركة والإعلاميين وجماهير البطولة.

وفيما يتعلق بمراكز تدريب المنتخبات، تم اقتراح 132 مقر تدريب في الـ 15 مدينة التي ستستضيف المنتخبات الـ 48 المشاركة والوفود المرافقة لها، تشمل 72 ملعباً مخصصاً للمعسكرات التدريبية، إضافة إلى مقرّي تدريب مخصصة للحكام.

ويقدم ملف الترشح العديد من التفاصيل حول 10 مواقع مختلفة في المدن المضيفة لاستضافة مهرجان المشجعين، حيث سيقوم الاتحاد الدولي لكرة القدم باختيار موقع واحد في كل مدينة مضيفة، وتشمل قائمة المواقع المقترحة حديقة الملك سلمان في الرياض المقرر أن تصبح أكبر حديقة حضرية في العالم.

كما تشمل قائمة المواقع المقترحة الأخرى واجهة جدة البحرية على البحر الأحمر، وساحة البحار في أبها ضمن مشروع "وادي أبها"، والمرسى ضمن مشروع "ذا لاين" في نيوم، وحديقة الملك عبدالله بالخبر، ومناطق أخرى تمكن الجماهير من مشاهدة المباريات.

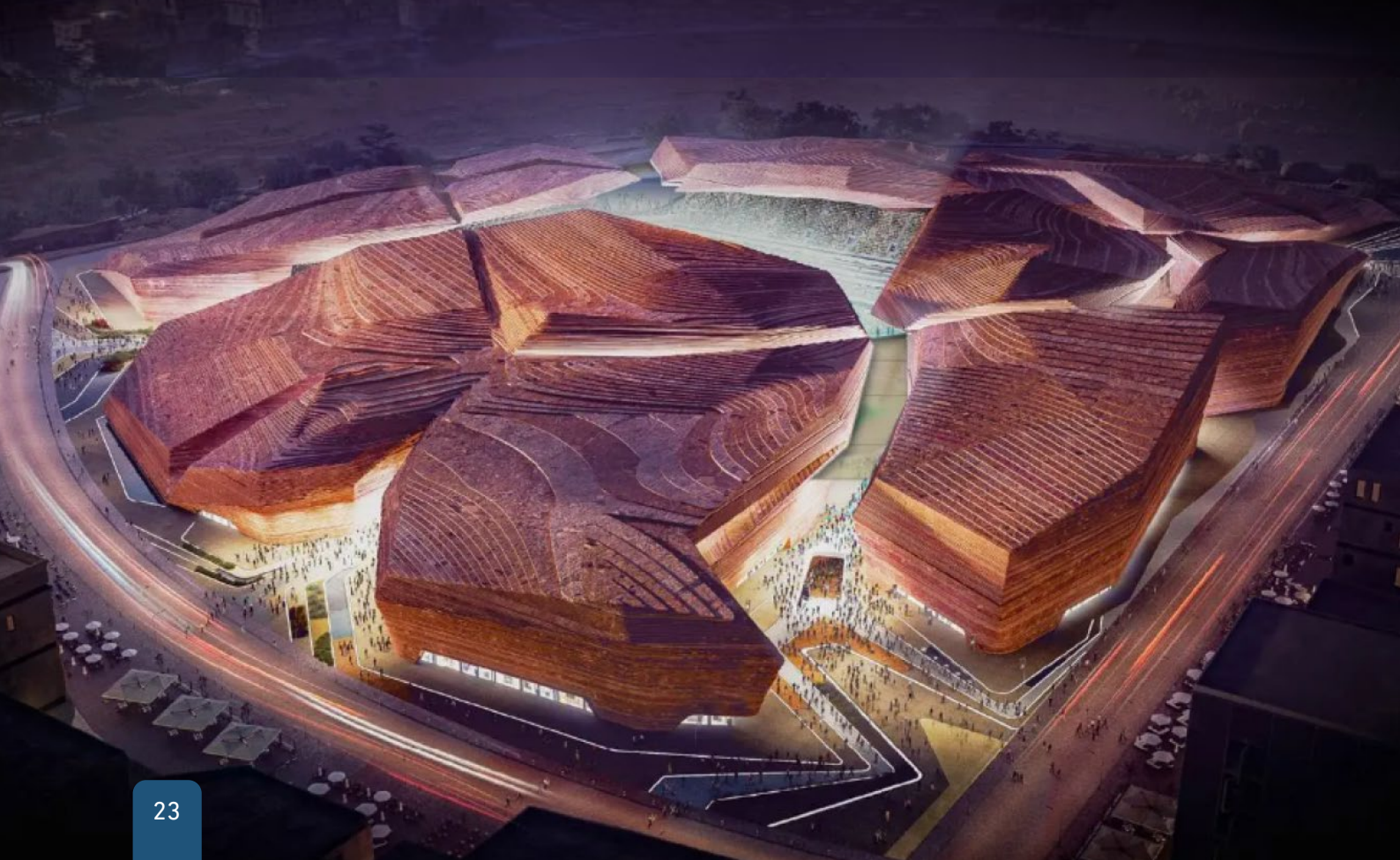

# الملاعب المستضيفة
## لمباريات كأس العالم 2034

### مدينة الرياض

**ملعب الملك سلمان**
**92+**
ألف مقعد

**ملعب** الملك فهد
**70+**
ألف مقعد

**ملعب** الأمير محمد بن سلمان
**46+**
ألف مقعد

**ملعب** المربع الجديد
**46+**
ألف مقعد

**ملعب** جنوب الرياض
**47+**
ألف مقعد

**ملعب** روشن
**46+**
ألف مقعد

**ملعب** جامعة الملك سعود
**46+**
ألف مقعد

**ملعب** الأمير فيصل بن فهد
**46+**
ألف مقعد

### مدينة نيوم

ملعب نيوم
**46+**
ألف مقعد

### مدينة الخبر

ملعب أرامكو
**47+**
ألف مقعد

### مدينة جدة

**ملعب** مدينة الملك عبد الله الاقتصادية
**45+**
ألف مقعد

**ملعب** الجوهرة
**58+**
ألف مقعد

ملعب وسط جدة
**45+**
ألف مقعد

**ملعب** ساحل القدية
**46+**
ألف مقعد

### مدينة أبها

ملعب جامعة الملك خالد
**46+**
ألف مقعد

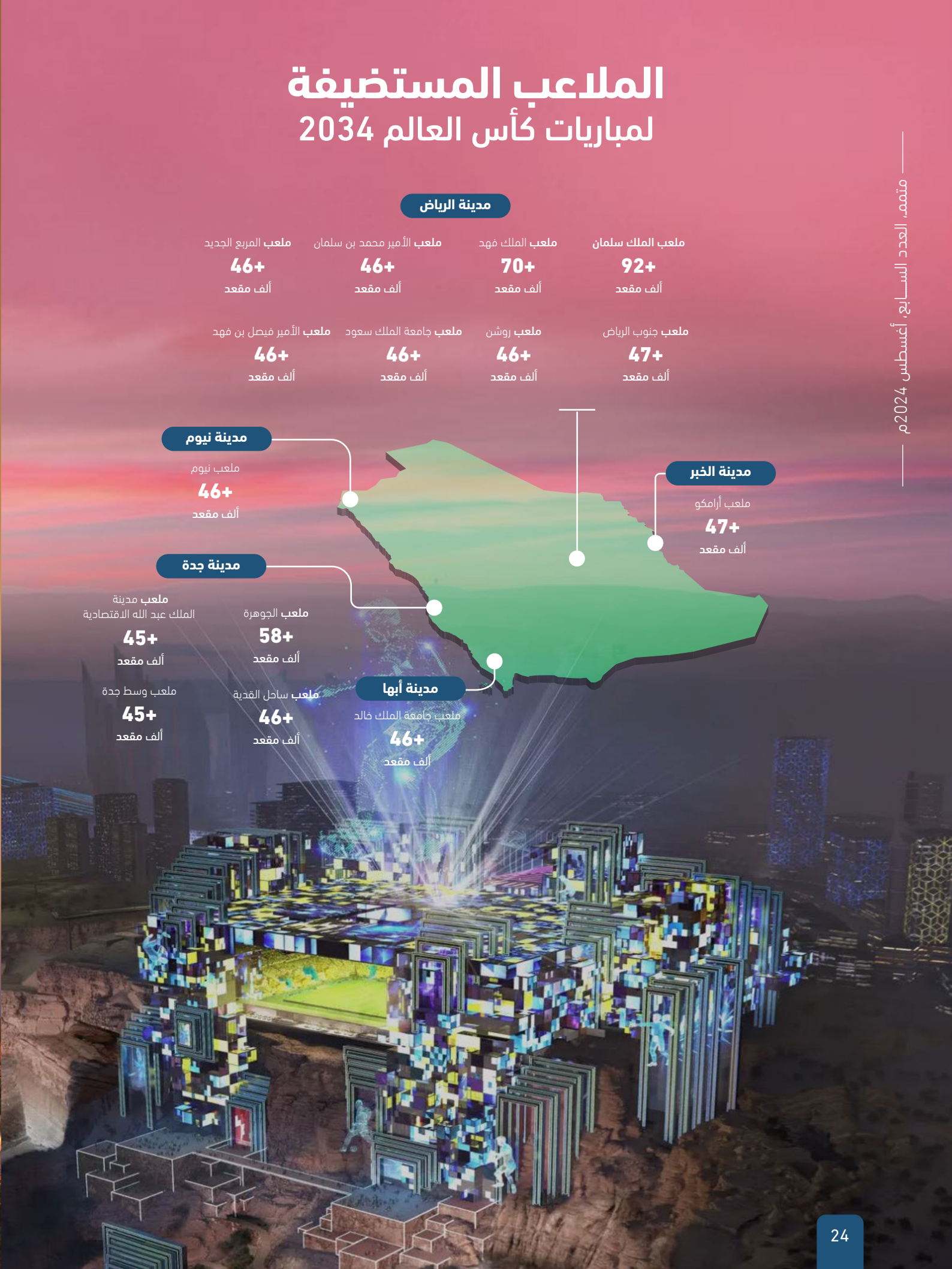

# ملعب الملك سلمان ..
## تعزيز جودة الحياة وتنمية الإيرادات غير النفطية

أعلنت الهيئة الملكية لمدينة الرياض ووزارة الرياضة عن التصاميم والتصورات المستقبلية لملعب الملك سلمان ومرافقه الرياضية، والذي يقع شمال مدينة الرياض بجوار حديقة الملك عبدالعزيز، ويتميز بقربه من المواقع الحيوية مثل مطار الملك خالد الدولي، ويتصل بمحطة قطار الرياض والطرق الرئيسية، مما يُسهّل الوصول إليه من جميع أنحاء المدينة.

وقال سمو الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض أن الملعب سيحقق متطلبات الاستدامة البيئية والمباني الخضراء، ويسهم في رفع مستوى جودة الحياة بمدينة الرياض، لتصبح من أفضل مدن العالم التي تتيح للسكان والزوار أفضل فرص جودة الحياة.

وباعتبار أن الرياضة أصبحت من القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية في العالم، ومصدر الإيرادات المالية التي لا يمكن لأحد تجاهلها، سيكون ملعب الملك سلمان أحد أهم المشروعات التي ستساهم في تنويع الاقتصاد، من خلال عائد استضافة فعاليات ومنافسات كرة القدم والرياضات الأخرى، أو عوائد الأنشطة الاقتصادية المصاحبة لقطاعات أخرى، أو من خلال ما يوفره من فرص وظيفية، بما يصب في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

فمن منطلق كرة القدم والرياضات الأخرى، تحظى كرة القدم بحجم سوق عالمي يقدر بنحو 36 مليار دولار في العام 2021م، وتوقع بارتفاعه إلى نحو 45 مليار دولار بحلول العام 2025م، كما وصل حجم سوق الرياضة العالمية بشكل عام، حسب الإحصائيات الحديثة الصادرة عن شركة البحوث والأسواق، إلى أكثر من نصف تريليون دولار في العام 2023م، ويتوقع أن يصل إلى 624 مليار دولار في العام 2027م بحسب توقعات السيناريوهات المتحفظة. ولهذا يتوقع أن يكون الملعب مورداً اقتصادياً مهماً من خلال استضافته للمنافسات والفعاليات الرياضية المحلية والعالمية.

ومن ناحية الحراك الاقتصادي الذي سيقوده الملعب في قطاعات اقتصادية مثل الضيافة، والفنادق، والمطاعم، والتجزئة، والسياحة، والترفيه، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والنقل والمواصلات، والاتصالات، فإنه سيساهم من خلال مرافقه الرياضية والتجارية، واستضافته أكبر الفعاليات العالمية والترفيهية في انتعاش حراك هذه القطاعات وتعزيز إيراداتها، وبالتالي تنويع الاقتصاد، وتنمية الإيرادات غير النفطية للمملكة. كما يعد الملعب امتداداً للاستثمار في العقارات الترفيهية والتجزئة، وسيحرك خلال تشييده بعض القطاعات كقطاع المقاولات والصناعة والطاقة وغيرها.

وعدّ الدكتور وليد الزامل، أستاذ التخطيط العمراني بجامعة الملك سعود، ومدير مركز بحوث كلية العمارة والتخطيط، المشروع واحداً من سلسلة مشاريع نوعية لتعزيز جودة الحياة في مدينة الرياض، وأوضح أن برنامج جودة الحياة يتناول محورين هما: تعزيز قابلية العيش بتطوير البنى التحتية والخدمات الأساسية التعليمية والصحية والترفيهية والرياضية، والارتقاء بنمط الحياة وتوفير الخيارات المتعددة التي تلبي احتياجات المجتمع.

وأشار الزامل في مقال له بـ "صحيفة مكة" إلى أن الملعب "يتميّز بارتباطه الوثيق بحديقة الملك عبدالعزيز، مما يشكل فرصة متبادلة لتكامل المشروعين، خصوصاً من ناحية التحكم بالحشود البشرية وتوجيه خيارات نقل تعتمد على المشاة أو النقل العام، كما يمكن الاستفادة من الكثافة البشرية، لا سيما في إقامة المناشط الرياضية والثقافية والفنية، واستثمار المواقع المناسبة للأنشطة التجارية والاقتصادية.

# حديقـة الملـك عبـد العـزيـز.. تنميـة السياحـة البيئيـة والاقتصـاد الأخضـر

أعلـن مجلـس إدارة الهيئـة الملكيـة لمدينة الريـاض، يوم 24 يوليو 2024م، عـن بـدء الأعمـال بحديقـة الملـك عبدالعزيـز، ويُتوقـع أن تُنجـز خـلال 34 شـهرآ، وتعد مـن الحدائـق الكبرى في العالـم، وتقـع شـمال الريـاض، وتتميـز بقربهـا مـن المناطـق الحيويـة مثـل جامعـة الأميرة نـورة بنـت عبدالرحمن، ومطـار الملـك خالـد الدولـي، وموقع إنشـاء إكسـبو 2030، وملعـب الملك سـلمان، كمـا ترتبـط الحديقـة بمحطة القطـار، ممـا يُسـهّل الوصـول إليهـا مـن جميـع أنحـاء المدينـة. وسـتحدث الحديقـة تغييـراً فـي المشـهد البيئـي والحضـري فـي العاصمـة، وتطـور من جودة الحياة وتعزز من خيارات السياحة.

وسـتكون حديقة الملك عبدالعزيز ثاني أكبـر حديقـة فـي الريـاض بعـد حديقة الملـك سـلمان، بمسـاحة تتجـاوز 4.3 مليـون متـر مربـع، وسـتتضمن عـدة مرافـق ترفيهيـة وثقافيـة مثـل: مركـز الحديقـة بمسـاحة تزيـد عـن 200 ألف متـر مربـع، ومسـار بانورامـي بطـول كيلـو مترين، و30منطقـة رياضيـة، ومسـارات للمشـاة بطـول 115 كيلـو متـراً، ومسـطحات مائيـة بطـول 11 كيلـو متـراً، ومراكـز ثقافيـة ومناطـق ألعـاب، ونسـبة الغطـاء النباتـي 65%، وأكثـر مـن مليونـي شـجرة وشـجيرة.

وتأتـي الحديقـة ضمن مشـروع الرياض الخضـراء الـذي أطلقـه خـادم الحرمين الشـريفين الملك سـلمان بن عبدالعزيز آل سـعود – حفظـه اللـه- فـي العـام 2019م، لجعـل العاصمـة السـعودية واحـدة مـن أفضـل 100 مدينـة ملائمـة للعيـش في العالم، وتحسـين الوصـول إلـى المسـاحات الخضـراء وتعزيـز جـودة الحياة لسـكان المدينة، ، وتحسـين المشـهد الحضـري للمدينة.

وباعتبـار حديقـة الملك عبـد العزيز أحد مشـاريع الاقتصـاد الأخضـر العملاقة، فإنهـا ستسـاهم فـي تحقيـق التنمية المسـتدامة، حيـث يعتبـر الاقتصـاد الأخضـر أحـد آليـات تحقيـق التنميـة المسـتدامة، هـذا إلـى جانـب أثـره الإيجابـي علـى النمـو الاقتصـادي، حيـث توصلـت دراسـة قياسـية علـى مجموعـة مـن الـدول المتقدمـة والناميـة بعنوان: "أثـر الاقتصاد الأخضر

على النمو والتنمية المستدامة"، إلى وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي، الذي تم قياسه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر الاقتصاد الأخضر.

كما يتوقع أن يسهم مشروع حديقة الملك عبدالعزيز في تحقيق عوائد استثمارية مجزية من خلال إضافة قيمة أكبر للعقارات، والاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة للري، وكذلك الإسهام في تحسين نمط المعيشة الصحي، وبالتالي الوقاية من الأمراض، مما ينعكس على توفير تكلفة الرعاية الصحية، كما ستحرك الحديقة أعمال عدة قطاعات مثل السياحة البيئية والتجزئة والترفيه والضيافة والاتصالات والألعاب والرياضات والعديد من الأعمال الحرة.

ومن المتوقع أن تمثل الحديقة بوابة كبيرة للسياحة البيئية وعامل جذب سياحي، وأن تساهم في تعزيز جودة الحياة وتوفير مجالات للترفيه وبأسعار مناسبة، كذلك يتوقع أن تساهم في رفع العائد الاقتصادي للأفراد والمجتمع، بالإضافة للعائد المباشر نتيجة توفير فرص وظيفية للمهنيين والعمالة في أنشطة الحديقة المختلفة، والعائد المالي من الأنشطة الخدمية المختلفة ذات العلاقة بأنشطة وطبيعة الحديقة.

وأشار أستاذ التخطيط العمراني بجامعة الملك سعود ومدير مركز بحوث كلية العمارة والتخطيط الدكتور وليد الزامل، في توقعاته إلى أن حديقة الملك عبدالعزيز ستدعم البعد الاقتصادي بتوفير فرص اقتصادية للأفراد والأسر، سواءً في المراكز الاجتماعية والترفيهية في الحديقة أو في المناطق التجارية ومنافذ البيع المرخصة.

وأكد في مقال له في "صحيفة مكة" أن الحديقة ستقود إلى تعزيز التفاعل الاجتماعي من خلال ابتكار أنشطة وخدمات متنوعة تلامس كافة الشرائح الاجتماعية في المدينة؛ بما في ذلك المراكز الرياضية، والثقافية، والفنية، ومسارات المشاة والدراجات، وهو ما يعزز من الرفاهية الاجتماعية التي تؤكد عليها مبادئ الاستدامة.

وأوضح الزامل أن الحدائق لم تعد مجرد أماكن خضراء، بل باتت رافداً بيئياً حيوياً يعزز استدامة المدن على خلق التوازن بين البيئة، والتنمية الاقتصادية، والرفاهية الاجتماعية، مؤكداً أن حديقة الملك عبد العزيز تشكل خطوة هامة في سياق السعي لاستدامة مدينة الرياض البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية.

رئيس الهيئة العامة للطيران المدني:

# الاستراتيجية الوطنية للطيران تدعم التنمية الاقتصادية في المملكة.. وتوفر فرصاً واعدة للمستثمرين

أكد معالي رئيس الهيئة العامة للطيران المدني **الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالله الدعيلج**، في حوار مع مجلة "متمم" الدور المهم للطيران المدني في مرحلة التحول التي يشهدها الاقتصاد السعودي، وفي تنويع مصادر الدخل لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 من خلال الاستراتيجية الوطنية للطيران، التي قال إنها تدعم التنمية الاقتصادية في المملكة، وتوفر فرصاً واعدة للمستثمرين. مشيراً إلى أن حركة النقل الجوي في المملكة حققت رقماً قياسياً غير مسبوق بأعداد المسافرين والرحلات.

**نرحب بمعاليك، ونود أن نستهل حديثنا بإيضاح الدور الذي يلعبه قطاع الطيران المدني في رحلة التحول الاقتصادي للمملكة؟**

شكراً لكم على الاستضافة والبدء بهذا السؤال المهم، قطاع الطيران المدني في المملكة العربية السعودية يحظى باهتمام ودعم لا محدود من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان ابن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد ابن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظهما الله-.

ويعد اهتمام القيادة الرشيدة -أيدها الله- بالقطاع نابع من الدور المهم للطيران المدني في مرحلة التحول التي يشهدها الاقتصاد السعودي، وفي تنويع مصادر الدخل لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 من خلال الاستراتيجية الوطنية للطيران، حيث إن قطاع الطيران المدني يعد من أهم الممكنات لقطاعات السياحة، والحج والعمرة، والاستثمار، والخدمات اللوجستية، والتجارة، والتوطين، وكذلك العديد من المشاريع التنموية الضخمة.

علاوةً على ما سبق؛ يقوم قطاع الطيران بدور حيوي في دعم النمو الاقتصادي بالمملكة وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، إذ يسهم القطاع بمبلغ 198.75 مليار ريال في اقتصاد المملكة منها 78 مليار ريال من خلال

أنشطة الطيران، و120.75مليار ريال في قطاع السياحة، كما يوفر 241 ألف فرصة عمل، وقرابة 717 ألف فرصة عمل أخرى في قطاع السياحة.

**نود أن نتعرف أكثر على استراتيجية قطاع الطيران وأهدافها ومستهدفاتها؟**

استراتيجية قطاع الطيران مهمة على المستويين المحلي والدولي، كونها تهدف إلى تمكين رؤية السعودية 2030 بأن تصبح المملكة محوراً إقليمياً رائداً، ومنصة لوجستية عالمية تربط القارات الثلاث، إضافةً إلى ذلك، تدعم استراتيجية التنمية الاقتصادية في المملكة، وتوفر فرصاً واعدة للمستثمرين في جميع أنحاء العالم، وتركز كذلك على تحسين تجربة المسافر وزيادة التنافسية في القطاع.

> **تعمل الهيئة على ترسيخ مكانة المملكة في قطاع الطيران عالمياً**

ومن الجدير بالذكر أن التنوع الاقتصادي يشكل محوراً أساسياً في استراتيجية القطاع، التي تسعى إلى تشجيع الاستثمار والابتكار في قطاع الطيران من خلال توفير بيئة تنافسية مدعومة من سياساتنا الاقتصادية الجديدة، وهو أمر لا يقتصر على قطاع الطيران وحده، حيث تأتي جهود الهيئة في هذا الصدد بالتزامن مع ما تشهده مختلف المجالات الاقتصادية في المملكة من نمو وازدهار وخلق للفرص، ويأتي ذلك من خلال جذب استثمارات بقيمة 100 مليار دولار، وتحقيق تجربة سفر استثنائية لأكثر من 330 مليون مسافر سنوياً، ورفع مستوى الربط الجوي للوصول إلى (250) وجهة من وإلى مطارات المملكة، ونقل 4.5 ملايين طن من الشحن الجوي بحلول العام 2030م، كما أن الاستراتيجية تتضمن خطة شاملة للارتقاء والنهوض بالمطارات وشركات الطيران والطائرات والمرافق في المملكة، بما في ذلك الشحن والخدمات اللوجستية.

**ما هي أبرز المشروعات التي يعتمد عليها قطاع الطيران المدني في تحقيق مستهدفاته؟**

قطاع الطيران المدني في المملكة قطاع مهم وحيوي يعتمد على مجموعة من المشروعات العملاقة، لتحقيق مستهدفاته، تشمل المطارات والناقلات الجوية ومختلف خدمات الطيران الأخرى.

ودعني أذكر أبرز هذه المشاريع، على سبيل المثال لا الحصر: إطلاق المخطط العام لمطار الملك سلمان الدولي والمخطط العام لمطار أبها الجديد، وإنشاء مطار

البحر الأحمر الدولي، وإطلاق الناقل الوطني الجديد شركة "طيران الرياض"، وتوسعة عدد من المطارات كمطار الأحساء الدولي ومطار الأمير محمد بن عبدالعزيز الدولي بالمدينة المنورة ومطار الطائف الدولي.

ومن منطلق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في تحويل السعودية إلى مركز طيران عالمي؛ عملت الناقلات الوطنية على زيادة أسطولها الجوي من خلال إبرام صفقات كبرى لشراء طائرات حديثة ومتطورة، حيث وقعت شركة طيران ناس صفقة لشراء 160 طائرة إيرباص تضاف لطلبية سابقة ليصبح المجموع 280 طائرة، ووقعت مجموعة السعودية صفقة شراء 105 طائرات إيرباص بالإضافة إلى 49 طائرة بوينج، وكذلك قام الناقل الوطني الجديد طيران الرياض بتوقيع عقد صفقة شراء 72 طائرة بوينج.

**"تتضمن استراتيجية قطاع الطيران خطة شاملة للارتقاء والنهوض بالمطارات وشركات الطيران والطائرات والمرافق وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمسافرين تحت شعار "المسافر أولاً".**

إضافة إلى ما سبق، سيتم افتتاح المنطقة اللوجستية المتكاملة واستقطاب كبرى الشركات العالمية في المنطقة ومنحهم تراخيص الأعمال التجارية في المنطقة ومن ضمنها شركة "آبل" ومجموعة شلهوب وشركة "أيهيرب" الأمريكية وشركة "سي جي لوجستيك" الكورية، كما سيتم إطلاق المنصة الإلكترونية للمنطقة؛ بهدف تسهيل التعاملات الاقتصادية وتعزيز مستقبل القطاع اللوجستي في المملكة بالكفاءة والمرونة العالية.

**قامت الهيئة مؤخراً بعدد من التحديثات المتعلقة بسياساتها ولوائحها. ما الهدف من هذه التحديثات؟**

أطلقنا تحديث السياسات الاقتصادية لقطاع الطيران التي تهدف إلى تعزيز التنافسية وتحسين الكفاءة التشغيلية وتشجيع الاستثمار، إلى جانب اعتماد اللائحة الجديدة لحماية حقوق المسافرين لنؤكد التزام الهيئة بتحسين تجربة المسافرين من وإلى مطارات المملكة وضمان حفظ حقوقهم، وذلك إدراكاً للدور المحوري للسياسات والأنظمة في تشكيل مستقبل الطيران.

وتحرص الهيئة دائماً على تحسين تجربة المسافر، ومن منطلق دورها التنظيمي والرقابي، ونظرتها للمسافر باعتباره أولوية في هذه المنظومة؛ أطلقت في نوفمبر 2023م لائحة جديدة لحماية

حقوق المسافرين، لتحل محل اللائحة التنفيذية لحماية حقوق العملاء؛ بهدف حفظ حقوق المسافرين، والإسهام في الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لهم، كما تم تدشين مشروع تطوير النظام الرقمي لإدارة ومتابعة حركة المسافرين والذي يُعد الأول من نوعه عالمياً من حيث نطاق التغطية إذ يشمل 27 مطاراً حول المملكة.

**خلال موسم الحج الماضي، كان لقطاع الطيران المدني دور بارز في إنجاح الموسم . . نود أن نتعرف على أبرز جهود الهيئة في هذا الصدد؟**

حرصت الهيئة العامة للطيران، على بذل جهود مضاعفة هذا العام بالشراكة مع الجهات ذات العلاقة كوزارة الداخلية، ووزارة الحج والعمرة، وغيرها من الجهات الحكومية والخاصة، لتسهيل رحلة الحجاج القادمين إلى المملكة جواً، حيث وضعت مجموعة من المبادرات والإجراءات التي ساهمت بشكل مباشر في سلاسة الوصول والمغادرة عبر مختلف المطارات المخصصة لاستقبال الحجيج، وتحقيق رحلة حج آمن وميسر.

أيضاً وفرت الهيئة العامة للطيران المدني بالتعاون مع شركة مطارات القابضة وكافة الشركاء في منظومة الطيران، جميع الخدمات والتسهيلات؛ لاستقبال ضيوف الرحمن، واستيعاب ذُروة توافدهم، عبر خطة تشغيلية متكاملة من الخدمات، وبالشراكة الفاعلة مع كافة الجهات الحكومية والأمنية والتشغيلية لتوفير تجربة سفر ميسرة لأكثر من 1.5 مليون حاج قدموا من خارج المملكة عبر ستة منافذ جوية رئيسة خُصصت لاستقبال ضيوف الرحمن، تشمل مطار الملك عبدالعزيز الدولي في جدة، ومطار الأمير محمد ابن عبدالعزيز الدولي في المدينة المنورة، ومطار الأمير عبدالمحسن ابن عبدالعزيز الدولي في ينبع، ومطار الطائف الدولي، إضافة إلى مطار الملك خالد الدولي بالرياض، ومطار الملك فهد الدولي بالدمام.

وتبذل الهيئة جهوداً كبيرة في كل ما من شأنه تسهيل إجراءات وصول ومغادرة ضيوف الرحمن وتقديم جميع التسهيلات والخدمات التي يحتاجونها حتى الانتهاء من الإجراءات اللازمة بكل يسر وطمأنينة، إذ خصصت 3.4 مليون مقعدٍ لحجاج بيت الله

الهيئة العامة للطيران المدني، المقر الرئيسي، الرياض

الحرام، عبر ما يقارب 7 آلاف رحلة خلال مرحلتي الوصول والمغادرة من خلال 6 مطارات رئيسية مهيأة لخدمة ضيوف الرحمن، إلى جانب استهداف مُبادرة "مسافر بلا حقيبة" خدمة "مليون حاج" بزيادة أكثر من 47% مقارنة بالعام الماضي حيث استفاد منها أكثر من 680 ألف حاج من ضيوف الرحمن؛ و تُتيح المبادرة للمسافر إنهاء إجراءات سفره من مقر إقامته، وشحن أمتعته قبل موعد رحلته بـ24 ساعة.

**من أبرز المجالات التي عملت عليها الهيئة خلال الفترة الماضية، هو تحقيق الاستدامة البيئية، حدثنا أكثر عن هذه الجهود؟**

الهيئة العامة للطيران المدني حريصة على الإسهام في رحلة تحول المملكة من خلال تحقيق مستهدفات استراتيجيتها عبر إطلاق مبادرات لدعم الاقتصاد الدائري المستدام، ومن أبرز هذه المبادرات برنامج الاستدامة البيئية في مجال الطيران المدني السعودي الذي تسعى من خلاله الهيئة للمساهمة في تحقيق هدف المملكة الطموح المتمثل في الوصول لصافي انبعاثات صفرية بحلول العام 2060م، والالتزام بالأهداف الاستراتيجية لمنظمة الطيران المدني الدولي.

كما تتبنى الهيئة العامة للطيران المدني خططاً مستقبلية واعدة، متمثلة في تعاونها الأخير مع شركة "ليليوم" الألمانية الرائدة في تصنيع الطائرات ذات الإقلاع والهبوط العمودي، لتطوير الإطار التنظيمي للتنقل الجوي المتقدم، وتمكين تطبيقاته في المملكة، وضمان أعلى مستويات السلامة والأمان وحماية المسافرين، وهذا بالتأكيد سيمكن من تحقيق المبادرات الداعمة للاستدامة والمحافظة على البيئة وجودة الحياة، حيث يتزامن هذا التعاون مع الصفقة التي وقعتها "مجموعة السعودية" مع ذات الشركة، لشراء ما يصل إلى

**"تدعم استراتيجية قطاع الطيران قطاعات السياحة والحج والعمرة والاستثمار والتوطين"**

100 طائرة كهربائية. إضافة إلى التعاون مع شركة نيوم وشركة" فولوكوبتر" الذي أثمر عن إطلاق أول رحلة طيران بطائرات الإقلاع والهبوط العمودي الكهربائية في المملكة، وهذا التوجه يعكس حرص المملكة على تبني وتسويق النقل الجوي المتقدم، حيث أجريت تجربة طيران ناجحة في نيوم، بعد اتخاذ تدابير السلامة اللازمة، وذلك ضمن مساعي المملكة لتحقيق الريادة في منظومة التنقل الجوي المتقدم بالمنطقة، إلى جانب تدشين تجربة التاكسي الجوي ذاتي القيادة لأول مرة في موسم الحج 1445هـ، والتي تأتي ضمن مبادرة المنظومة في تطبيق أحدث تقنيات التنقل المستقبلي، واعتماد نماذج تنقل جديدة ومبتكرة صديقة للبيئة تعتمد تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

**كان العام 2023م استثنائياً لقطاع الطيران المدني السعودي. ما أبرز الإنجازات التي تحققت خلاله؟**

لاشك أن قطاع الطيران المدني بالمملكة يشهد حراكاً تطويرياً ملحوظاً، ويسجل كل عام إنجازات غير مسبوقة، إذ سجلت حركة النقل الجوي في المملكة خلال العام 2023م رقماً قياسياً من حيث أعداد المسافرين التي بلغت نحو 112 مليون مسافر عبر مختلف المطارات في المملكة، بنسبة نمو بلغت 26% مقارنةً بالعام 2022م، ووصل عدد الرحلات الجوية عبر مطارات المملكة خلال العام 2023م إلى 815 ألف رحلة بنسبة زيادة تقدر بـ 16% مقارنة بالعام 2022م، إضافة إلى ذلك، فقد بلغ عدد الوجهات الدولية التي ترتبط بها المملكة في العام 2023م 148 وجهة بنسبة نمو بلغت 46.5% مقارنةً بالعام 2022م، وعلاوةً على ذلك، ففي العام 2023م، كان مساري (القاهرة – جدة) و (الرياض – دبي) ضمن الخمسة مسارات الأكثر ازدحاماً على مستوى العالم.

كما شهدت المملكة نمواً قياسياً من حيث أعداد المسافرين والرحلات الجوية الدولية والوجهات الدولية خلال النصف الأول من العام الحالي 2024م، إذ بلغت أعداد المسافرين نحو 62 مليون مسافر، كما بلغ عدد الرحلات 446 ألف رحلة، وبلغ عدد الوجهات الدولية 170 وجهة.

وقد عملت الهيئة في العام الحالي على ترسيخ مكانة المملكة بخريطة الطيران العالمية، من خلال سلسلة من المشاريع والمبادرات المهمة، واستضافة مجموعة من أهم وأبرز فعاليات الطيران في العالم، خلال الفترة من نهاية العام 2023م وحتى العام 2024م، ومن أبرز هذه الفعاليات، المؤتمر الدولي لمفاوضات الخدمات الجوية الذي عقد في الرياض ديسمبر 2023م، ويمثل أكبر تجمع لمفاوضات الخدمات الجوية في العالم، بمشاركة 97 دولة و713 خبيراً ومختصاً، كما أقيم على هامشه منتدى النقل الجوي للمنظمة العربية للطيران المدني، والاجتماع الاستثنائي للجنة التنفيذية للطيران المدني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، واجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة الطيران المدني.

واستضافت المملكة مؤتمر مستقبل الطيران في نسخته الثالثة، الذي أقيم في الرياض خلال مايو الماضي، بمشاركة أكثر من 8500 من خبراء وقادة قطاع الطيران العالمي، وبحضور رفيع المستوى ضم 31 وزيراً و77 من قادة هيئات الطيران المدني في 130 دولة، وشهد المؤتمر تمكين وتوطين عدد من عروض الاستثمارات في قطاع الطيران بالمملكة، بلغت قيمتها نحو 375 مليار ريال، وذلك تماشياً مع مضامين استراتيجية قطاع الطيران المدني.

شهد افتتاح المكتب الإقليمي لصندوق النقد الدولي

# الرياض تستضيف مؤتمر السياسات الصناعية لتعزيز التنويع الاقتصادي

انعقد في الرياض يومي (24 و25) أبريل 2024م، مؤتمر "السياسات الصناعية لتعزيز التنويع الاقتصادي"، الذي نظمه صندوق النقد الدولي بالتعاون مع وزارة المالية السعودية، بحضور مجموعة من صناع السياسات الإقليميين والدوليين، وكبار خبراء الاقتصاد المتخصصين في السياسة الصناعية الذين ناقشوا سبل تطوير السياسات الصناعية لتعزيز التنويع الاقتصادي وتحقيق الازدهار المستدام.

وهدف المؤتمر إلى المساهمة في تمكين دول منطقة الشرق الأوسط من تطوير السياسات اللازمة لتحقيق نموذج نمو مستدام ومتنوع، والاستفادة من التجارب السابقة في المناطق الأخرى، ومناقشة سبل تطوير السياسات الصناعية لتعزيز التنويع الاقتصادي وتحقيق الازدهار، إضافة إلى استعراض المبادئ الأساسية للسياسة الصناعية والدروس من النجاحات والانتكاسات التي مرت بها المناطق الأخرى.

## سياسات التنويع الاقتصادي

وفي افتتاحية المؤتمر، أكد معالي وزير الاقتصاد والتخطيط الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم، أن تشجيع الابتكار، وتطوير رأس المال البشري، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، هي العناصر الأساسية لتصميم سياسات زيادة المرونة وتسريع التنويع الاقتصادي، مؤكداً أن القطاع الصناعي في المملكة يشهد تقدماً كبيراً، بما في ذلك جهود التنويع والتقدم في القطاعات غير النفطية مثل اللوجستيات البحرية والصلب وفقاً لرؤية السعودية 2030.

وعن استراتيجية التنويع، ذكر معاليه أن وزارة الاقتصاد والتخطيط أجرت دراسات معمَّقة لدعم صياغة الاستراتيجية، وتحسين القوة الإقليمية في 13 منطقة بالمملكة، مضيفاً أن الوزارة أجرت عدداً من الدراسات الاقتصادية التي تهدف إلى تنويع الساحة الاقتصادية، حيث قامت بتطوير أهداف وتشخيص واضح لجميع القطاعات وزيادة مستوى التعقيد ودراسة الاقتصاديات الناشئة لتعزيز فرص المملكة، بالإضافة إلى اعتماد مقاربة إقليمية، لا تركز فقط على المميزات الوطنية، وإنما كيف يمكن للأقاليم في السعودية أن تنوع اقتصاداتها.

وأشار الإبراهيم إلى أن هذه الدراسات أظهرت أن التنمية المستدامة الاقتصادية تتطلب تبني نموذج يعتمد على تنويع سلة الاستثمارات، من خلال التركيز على البضائع الجديدة ذات القيمة المرتفعة مقارنة بالبضائع المصنعة بشكل مبسط، مشيرا إلى وجود تحديات كبيرة في التنويع الاقتصادي بسبب تكاليف الإنتاج وصعوبة الاستثمارات، ومحدودية الأبحاث، والتطوير وغيرها.

## قوة صناعية كبيرة

وخلال مشاركته في المؤتمر، أكد معالي نائب وزير الصناعة والثروة المعدنية لشؤون التعدين المهندس خالد بن صالح المديفر، أن واحد من مستهدفات رؤية السعودية 2030 هو تحول المملكة إلى قوة صناعية كبيرة، وأن وزارة الصناعة والثروة المعدنية عملت على تطوير السياسات الصناعية، وإطلاق العديد من المبادرات والممكنات في القطاع الصناعي.

ولفت المديفر في كلمته إلى أنهم يهدفون من خلال الاستراتيجية الوطنية للصناعة إلى زيادة تنافسية القطاع الصناعي، وقيادة التكامل الإقليمي والدولي الصناعي لسلاسل التصنيع المختلفة، بهدف الوصول إلى اقتصاد صناعي جاذب للاستثمار، يسهم في تحقيق التنوع الاقتصادي، وتنمية الناتج المحلي والصادرات غير النفطية.

وعن "برنامج مصانع المستقبل" الذي أطلقته الوزارة، أشار معاليه إلى أن البرنامج يهدف إلى رفع إنتاجية وكفاءة التشغيل لـ 4000 مصنع، ويُعد نموذجاً لتعزيز تنافسية الإنتاج الصناعي، وإيجاد فرص وظيفية نوعية للكوادر الوطنية، بالإضافة إلى خفض الاعتماد على العمالة الكثيفة والعمالة غير الماهرة.

وحول برنامج تنافسية القطاع الصناعي في المملكة، قال إنه يهدف إلى تقديم حلول تسهم في تمكين المنشآت الصناعية للتحول إلى مصادر طاقة ذات كفاءة أعلى، مما يشجع على التحول المستدام ويُمكّن القطاع الصناعي من الحصول على الممكنات اللازمة لتحسين تكاليف الإنتاج، عبر مجموعة من الحلول.

## مكتب للصندوق بالرياض

وفي خطوة تعكس مكانة المملكة العربية السعودية، باعتبارها أكبر اقتصادات المنطقة وأحد أبرز اقتصادات مجموعة العشرين، تم خلال المؤتمر افتتاح المكتب الإقليمي لصندوق النقد الدولي بالرياض ليكون أول مكتب في الشرق الأوسط، وجاء اختيار الرياض تقديراً لمكانة المملكة الاقتصادية والدور المحوري الذي تقوم به في تعزيز العمل الدولي، وسيسهم المكتب في زيادة أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات، والتبادل المعرفي لتوطيد العلاقات وصناعة القرارات.

وقال صندوق النقد الدولي في بيان صحفي إن المكتب الجديد سيعمل على بناء القدرات، والرقابة الإقليمية، ومد الجسور لدعم الاستقرار والنمو والتكامل الإقليمي، وسيعزز انخراط الصندوق مع المؤسسات الإقليمية، والحكومات وغيرها من الأطراف المعنية، معرباً الصندوق عن امتنانه للمملكة العربية السعودية على مساهمتها المالية في تعزيز تنمية القدرات في البلدان الأعضاء بالصندوق بما في ذلك الدول الهشة.

# جهود المملكة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

أ. فدوى البواردي

تعمل المملكة على دعم التنمية الاقتصادية والبشرية، كأسس حيوية لتعزيز التنمية المستدامة، من خلال توفير بيئة تحتية داعمة لها بهدف ضمان توفير حياة كريمة وآمنة للمواطنين والمقيمين على أراضيها، وتتماشى رؤية السعودية 2030 مع أهداف التنمية المستدامة والتي وضعتها منظمة الأمم المتحدة واعتمدتها جميع الدول الأعضاء .

وتشمل أهداف التنمية المستدامة معالجة قضايا مهمة للبشرية، من أجل دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية حول العالم، ومنها قضايا الصحة والفقر والأمن الغذائي والتعليم والمياه وغيرها، وتبذل المملكة جهوداً حثيثة لتحقيق جميع تلك الأهداف في إطار التنمية المستدامة.

وحين نتحدث عن جهود السعودية في تحقيق أهداف التعليم الجيد، فإن التقدم المحرز يظهر من خلال أعداد الابتعاث في مختلف التخصصات، وكذلك تحديث المناهج التعليمية لتضمين المهارات الحياتية، كما تم إنشاء العديد من الأكاديميات التقنية الحديثة لرفع الوعي التقني.

وتعمل المملكة أيضاً على تحقيق هدف حماية الحياة تحت الماء، فهي تدعم الأبحاث العلمية حول النظم البيئية البحرية وزيادة الحماية للشُعب المرجانية، وكذلك، لتحقيق هدف حماية الحياة على البر، تقوم المملكة بتنفيذ خطط ومبادرات للوقاية من التصحر والتي تهدف إلى تقليل انبعاثات الكربون بمقدار 278 مليون طن سنوياً وزراعة 10 مليارات شجرة محلياً، لضمان مستقبل أخضر أكثر استدامة، وكذلك دعم مبادرة الشرق الأوسط الأخضر.

وبشكل عام، تحرص المملكة بشكل مستمر على أهمية الشراكات والتعاون مع المجتمع الدولي في كافة المجالات الحيوية ومنها مشاركة البيانات والإحصائيات، مما يعزز هدف عقد الشراكات الدولية، ودفع عجلة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

## اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين

اختتم معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، ومعالي محافظ البنك المركزي السعودي (ساما) الأستاذ أيمن ابن محمد السياري، مشاركتهما في الاجتماع الثالث لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين تحت الرئاسة البرازيلية الذي عُقد يومي الخميس والجمعة 25 - 26 يوليو 2024م في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية.

معالي وزير المالية، ومعالي محافظ البنك المركزي، أثناء مشاركتهما في الاجتماع

وناقش المشاركون تدفقات رأس المال والديون العالمية وإصلاح بنوك التنمية متعددة الأطراف، وأشار الجدعان خلالها إلى أهمية معالجة الديون في البلدان منخفضة الدخل التي تمر بضائقة ديون عالية، مؤكداً دعم المملكة لجهود تعزيز تطبيق مبادرة الإطار المشترك لمعالجة الديون، وذلك لمواجهة التحديات التي تفرضها الديون على الاستدامة المالية واستقرار الاقتصاد الكلي.

## اجتماع وزراء التنمية لمجموعة العشرين

معالي وزير الاقتصاد والتخطيط الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم، أثناء مشاركته في الاجتماع

وفي شأن آخر شارك معالي وزير الاقتصاد والتخطيط الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم، في اجتماع وزراء التنمية لمجموعة العشرين تحت الرئاسة البرازيلية الذي عقد خلال الفترة 22 - 24 يوليو في مدينة ريو دي جانيرو. إلى جانب مشاركة معاليه في عدة جلسات لمجموعة عمل التنمية، تتمحور حول جدول أعمال المجموعة، وبحث سبل معالجة التحديات التي تعيق التقدم العالمي المُستدام.

## البنـك المركزي يطلق منصة "نقد"

وفي جانب آخر أعلن البنك المركزي السعودي "ساما" منتصف يوليو 2024، إطلاق منصة الخدمات المصرفية الحكومية "نقد" التي تتيح وصول الجهات الحكومية إلى حساباتها لدى البنك المركزي بيسر وسهولة، إلى جانب إجراء العمليات المالية بمنصة رقمية آمنة.

وتسهم هذه الخطوة في رقمنة خدمات العمليات المالية للجهات الحكومية على حساباتها لدى البنك المركزي، تحت منصة رقمية موحدة وآمنة، وتسهيل الوصول إلى معلومات حساباتها على مدار الساعة، وإدارة هذه الحسابات، إلى جانب المتابعة الفورية للعمليات التي تجري على حسابات الجهات الحكومية.

## مرحلة "الربط والتكامل" من الفوترة الإلكترونية

هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
Zakat, Tax and Customs Authority

وفي إطار هيئة "الزكاة والضريبة والجمارك" حددت الهيئة معيار اختيار المنشآت المستهدفة في المجموعة الرابعة عشرة لتطبيق مرحلة "الربط والتكامل" من الفوترة الإلكترونية، وأوضحت الهيئة أن المجموعة الرابعة عشرة شملت جميع المنشآت التي تتجاوز إيراداتها الخاضعة لضريبة القيمة المضافة (5 ملايين ريال) وذلك خلال عامي 2022م أو 2023م. وقالت الهيئة إنها ستقوم بإشعار جميع المنشآت المستهدفة، تمهيداً لربط وتكامل أنظمة الفوترة الإلكترونية لدى هذه المنشآت، مع نظام (فاتورة) بدءا من 1 فبراير 2025م.

## نظـام التأمينات الاجتماعية الجديد

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
General Organization for Social Insurance

وضمن أخبار المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، أعلنت المؤسسة عن موافقة مجلس الوزراء على نظام التأمينات الاجتماعية الجديد وقصر تطبيقه على الملتحقين الجدد بالعمل، والموافقة على استمرار العمل بأحكام نظامي التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية بالنسبة للمشتركين الحاليين، باستثناء الأحكام المتصلة بالسن النظامية للتقاعد والمدة المؤهلة لاستحقاق المعاش لبعض الفئات.

## تقرير رؤية السـعودية للعام 2023م

# ثمانيـــة أعـوام من التنمية المسـتدامة واستشـراف المستقبل

**صـدر التقرير السـنوي لرؤية السـعودية 2030 للعـام 2023م، والذي حـوى تفصيـلاً كامـلاً لمسـيرة تحقيـق الرؤيـة خـلال العـام، وقـد التزمـت الرؤيـة منذ انطلاقهـا بتحقيق تنمية مسـتدامة واستشـراف المسـتقبل، وفقـاً لخطـط طويلـة الأمـد، لينعـم المواطنـون والمواطنـات بالرخـاء.**

وأكـــد التقريـــر أن "المملكـــة شـهدت عاماً مزدهـراً، معتمدة على أسـس قويـة للنجـاح، تتمثـل فـي إمكانـات وطنيـة، وثـروات متنوعـة، واسـتثمارات غيـر محـدودة، يُخالطها إيمـانٌ عميـق مـن حكومـة المملكـة بقـدرة أبنـاء وبنـات هـذا الوطن على تحقيـق أحلامهـم وطموحاتهـم؛ مُحققة بذلـك تنميـة شـاملة علـى مختلـف الأصعـدة".

وبالنظـر إلـى السـنوات الثمانـي التي مضـت مـن رحلـة رؤيـة السـعودية 2030 فـي تنميـة القطاعـات الرئيسـية والجديـدة، فقـد ظهـر أثـر التحـول سـريعاً فـي عـدة قطاعـات مثـل التنويـع الاقتصـادي والإنتـاج غيـر النفطـي، والترفيـه والرياضـة والسـياحة والثقافـة والخدمـات الرقميـة والتوطيـن والإسـكان وجـودة الحيـاة والتـي شـهدت انتعاشـاً ملحوظـاً.

جـاء ذلـك فـي الوقت الـذي تطلبت فيـه قطاعـات أخرى وقتـاً أطول من الإصـلاح لتحقيـق النمـو المتسـارع، مثـل قطـاع التعديـن الذي اسـتغرق سـنوات مـن المسـح والتنقيـب، وقطـاع الطاقـة المتجـددة الـذي طُـوِّر مـن خـلال إنشـاء بنيـة تحتيـة واسـعة النطـاق للاسـتثمار. بينمـا عملـت المملكـة علـى تمكيـن القطـاع الخاص وجذب الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة مـن خـلال إجـراء إصلاحات في السياسـات والأنظمة.

وقد قـادت رؤيـة السـعودية 2030 إلـى تحـول وطنـي ناجـح، مـن خلال الإصلاحـات الاقتصاديـة والهيكليـة التـي عمـدت إليهـا فـي مرحلتهـا الأولـى، ممـا قـاد إلـى نتائـج كبيـرة ومثمـرة علـى أرض الواقـع. وفـي المرحلـة الثانيـة أطلقـت الرؤيـة فرصـا للنمـو والتطـور مـن خـلال إتاحـة الفـرص الكبيـرة بالعديـد مـن القطاعـات الناشـئة، وتوسـيع دور القطـاع الخـاص فـي تحقيـق الأهـداف التنمويـة، وعقـد العديـد مـن الشـراكات بيـن القطاعيـن العام والخـاص، ممـا أنتـج فـي المرحلـة الثالثـة تقدمـاً وتنوعـاً اقتصاديـاً.

### ملخص إنجازات الرؤية في 2023

لخـص التقريـر أهـم مـا تحقـق مـن خطـط ومشـاريع ومبـادرات رؤيـة السـعودية 2030 خـلال العـام 2023م، حيـث تم تدشـين 5 مناطق اقتصاديـة خاصـة، و22 منصـة للخدمـات اللوجسـتية، واسـتخراج 563 رخصـة لوجسـتية، وتجـاوز عـدد المنشـآت الصناعيـة 11 ألف منشـأة صناعيـة، وارتفـع إجمالـي الصـادرات السـلعية غيـر النفطيـة إلـى 277 مليـار ريـال.

# ملخص إنجازات الرؤية في 2023

إرسال **أول رائدة فضاء** عربية مسلمة إلى محطة الفضاء الدولية

**افتتاح وجهة البحر الأحمر** أحد مشاريع الرؤية العملاقة في مرحلتها الأولى

تسليم ملف استضافة **كأس العالم** 2034

استضافة **معرض إكسبو** 2030

## المراكز العالمية بالمؤشرات

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2 | 5 | 6 | 11 |
| الأمن السيبراني | السوق المالية | الأداء الاقتصادي | كفاءة الحكومة |
| 13 | 34 | 17 | 31 |
| كفاءة الأعمال | البنية التحتية | الدول الأكثر تنافسية | مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية |

وبلغت قيمة الأصول المدارة في صندوق الاستثمارات العامة 2.81 تريليون ريال، وتأسست 93 شركة ضمن محفظة الصندوق، مما وفر 644 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

وفي قطاع الصناعة تم افتتاح مصنع لوسيد لإنتاج السيارات الكهربائية، وتدشين 3 مصانع تختص بصناعة أدوية الأورام والأدوية التخصصية والأغذية، والإعلان عن مشروع لتصنيع السيارات بالشراكة بين صندوق الاستثمارات العامة وشركة هيونداي موتور.

وفي قطاع التعدين، ارتفعت نسبة النمو السنوية للأنشطة التعدينية إلى 5.7%، وإيرادات القطاع لأكثر من 1.5 مليار ريال خلال العام، وتم استكمال برنامج المسح الجيولوجي بمساحة تجاوزت 30% من مساحة الدرع العربي، وارتفع تقييم الثروات المعدنية من 4.9 تريليون ريال في 2016م إلى 9.4 تريليون ريال.

وفي قطاع التقنية، وصلت نسبة تغطية مناطق السعودية بخدمات الجيل الرابع لـ 99%، ونسبة نمو سوق الاتصالات والتقنية 10%، وكانت نسبة ارتفاع مساهمة السوق في الناتج المحلي 3.8%، وحلت المملكة في المركز الثاني على مستوى مجموعة العشرين في مؤشر تنمية الاتصالات والتقنية، كما احتلت المركز الثالث عالمياً في مؤشر نضج الحكومة الرقمية.

وفي قطاع ريادة الأعمال، نالت المملكة المركز الثاني عالمياً في مؤشر ريادة الأعمال، كما نالت المركز الأول في عدد من المؤشرات الفرعية منها: مؤشر امتلاك المهارات والمعرفة لدى الأفراد، ومؤشر سهولة بدء الأعمال، ومؤشر بناء ثروة كبيرة، ومؤشر توفر الفرص الجيدة لبدء عمل تجاري.

وفي جانب الاستثمار الجريء، بلغ حجم الاستثمارات التي جمعتها الشركات السعودية الناشئة 5.25 مليار ريال، بينما وصلت نسبة النمو السنوي لتمويل رأس المال الجريء 33%، وتبلغ حصة المملكة نسبة 52% من إجمالي السوق في الشرق الأوسط.

وفي جانب الاستثمارات الأجنبية خلال العام 2023م، بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي 2.4%. وأصدرت أكثر من 200 شركة عالمية تراخيصها لإنشاء مقرات إقليمية لها في الرياض، كما تم استخراج أكثر من 8500 ترخيص استثمار أجنبي لشركات عالمية.

وفي قطاع الرياضة، بلغ عدد الأندية خلال 2023م أكثر من 110 أندية في الألعاب المختلفة، وبلغت نسبة ممارسة الأنشطة البدنية 62.3%، وشاركت السعودية في 8 بطولات عالمية في رياضات متعددة، وحصلت على 5 ميداليات برياضة ألعاب القوى ضمن دورة الألعاب الآسيوية، وتم إطلاق مشروع التخصيص للأندية الرياضية.

وفي قطاع الإسكان، استلمت 66 ألف أسرة سعودية منازلها خلال 2023م، وبلغ عدد المستفيدين من خدمات الدعم السكني من المنتجات السكنية أكثر من 96 ألف مستفيد، وتم تقديم 4.1 مليار ريال كدعم مالي لمستحقي الدعم السكني، وبلغت نسبة تملك المواطنين لمساكنهم 63.74%.

وفي سوق العمل، انخفض معدل البطالة إلى 7.7%، وهو ما يقارب مستهدف رؤية 2030، وارتفع معدل التوطين في الوظائف عالية المهارات بنسبة 39%، وبلغ عدد الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص 1.1 مليون وظيفة، وبلغت قيمة استثمارات صندوق تنمية الموارد البشرية في القطاع الخاص 6.8 مليار ريال.

وفي تمكين المرأة، بلغت نسبة معدل مشاركة المرأة في سوق العمل 34%، وأصبح هناك 368 قيادية مسجلة في المنصة الوطنية، وسجلت السجلات التجارية القائمة للمؤسسات والمملوكة لسيدات، نسبة 45%.

وفي قطاع التعليم، كان هناك أكثر من 10 آلاف مبتعث في أفضل 200 جامعة ومعهد حول العالم، وأكثر من 1700 مبتعث في أفضل 30 جامعة حول العالم، وحصلت المملكة على 23 جائزة رئيسية و4 جوائز خاصة في معرض آيسف الدولي، وارتفع عدد الجامعات السعودية المصنفة عالمياً إلى 21 جامعة.

وفي قطاع الصحة، بلغت نسبة تغطية الخدمات الصحية للمناطق 96.4%، ونسبة جاهزية المناطق الصحية لمواجهة المخاطر 90.02%، ووصل عدد المستفيدين من تطبيق صحتي إلى أكثر من 30 مليون مستفيد، وكانت نسبة رضا المرضى والمنومين في

المستشفيات عن تجربة الخدمات الصحية 87.45%.

وفي قطاع خدمة ضيوف الرحمن، سجلت الأرقام خلال العام 13 مليون معتمر، وأكثر من 15 مليون مستخدم لمنصة نسك، وأكثر من 131 ألف متطوع، وأكثر من 200 ألف مستفيد من مبادرة طريق مكة لخدمة الحجاج، إلى جانب 100 مليون راكب في مشروع حافلات مكة، و12 موقعاً تاريخياً تم تطويره.

وفي قطاع السياحة، بلغ عدد السياح خلال العام 106 ملايين سائح محلي ودولي، و 27.4 مليون سائح دولي، بينما وصل عدد المسافرين إلى 112 مليون مسافر عبر المطارات السعودية، وجاءت المملكة بالمركز الثاني عالمياً في نسبة نمو السياح الدوليين، والمركز الـ 13 عالمياً في مؤشر عدد السياح الدوليين، والمركز الـ 11 عالمياً في مؤشر إيرادات السياحة الدولية.

وفي قطاع البيئة، تمت زراعة أكثر من 49 مليون شجرة في مختلف المناطق، وارتفعت مساحة الغطاء النباتي المعاد تأهيله إلى 192.4 ألف هكتار، وأصبحت 18.1% من المناطق البرية محميات طبيعية، و6.49% من المناطق البحرية محميات طبيعية، وأعيد توطين 1660 حيواناً مهدداً بالانقراض.

## التقرير نصف السنوي للميزانية العامة للدولة

# التزام بتحقيق الاستقرار المالي وأهداف رؤية السعودية 2030

أصـدرت وزارة الماليـة بالمملكـة العربية السـعودية تقريـر الأداء للربـع الثاني للميزانيـة العامة للدولة للعـام 2024م، والـذي تضمـن بيانات تفصيليـة لحركة الإيـرادات والمصروفات خلال الربـع الثاني من العـام 2024م، إضافـة إلـى الفائـض أو العجز المحقـق وآلية تمويلـه والدين العام.

وتسـعى الوزارة من خلال نشـر هذا التقرير - بشـكل دوري - إلى إعطاء مزيد من الشـفافية حول أداء الماليـة العامة وفق معاييـر الإفصاح المالي.

وقـد أظهـر التقرير، التـزام المملكـة الراسـخ بتحقيـق أهـداف الاسـتقرار المالـي في رؤيـة السـعودية 2030، ومضيهـا فـي مسـيرة التنويـع الاقتصـادي، وزيـادة الإيـرادات غير النفطيـة، إلـى جانـب الاهتمـام بتحسـين جـودة الحيـاة وتعزيـز الخدمـات المقدمـة للمواطـن والمقيـم.

وفي ظـل عدم اليقين الذي يشـوب الاقتصـاد العالمي، أكـد التقرير متانة وقـوة الاقتصـاد السـعودي وقدرته علـى مواجهـة التحديـات العالميـة وتحقيـق التنمية المسـتدامة.

### تعزيـز الإيرادات غير النفطية

ارتفعـت الإيرادات غيـر النفطية خلال النصـف الأول مـن العـام 2024م، بنسـبة بلغـت 6% عمـا كانـت عليـه فـي النصف ذاته مـن العام 2023م، حيـث بلغـت الإيـرادات 252 مليـارا و114 مليـون ريـال خـلال النصـف الأول مـن العـام 2024م، بزيـادة بلغـت 14 مليـارا و692 مليـون ريال، عـن الإيـرادات فـي النصـف المقابل مـن العـام 2023م، التـي كانـت فيه 237 مليـارا و422 مليـون ريـال.

كمـا ارتفعت الإيـرادات غيـر النفطية فـي الربـع الثاني من العـام 2024م، بنسـبة 26% عـن إيـرادات الربـع الأول مـن العـام ذاتـه، حيـث بلغـت الإيـرادات غيـر النفطيـة فـي الربـع الأول 111 مليـارا و512 مليـون ريـال، وارتفعت فـي الربـع الثاني إلى 140 مليـارا و602 مليـون ريـال، ممـا يعكس تأثيـر المبـادرات والإصلاحات الهيكليـة لتنويـع الاقتصـاد وتنميـة القطاعـات الغيـر النفطيـة، وتعزيـز الإيـرادات وتطويـر الإدارة الضريبيـة وتحسـين إجـراءات التحصيـل.

## تحسين كفاءة الإنفاق

كما أوضح التقرير أن أولوية الإنفاق خلال الربع الثاني والنصف الأول من العام 2024م، ذهبت للخدمات الاجتماعية، وأن تحسين جودة الحياة للمواطنين ظلّ هو مركز الاهتمام، حيث تم إنفاق أكثر من نصف الميزانية المعتمدة لبنود خدمة المجتمع خلال النصف الأول من العام 2024م، بنسبة 71% من الميزانية المعتمدة للخدمات البلدية، و65% من الميزانية المعتمدة للصحة، ونسبة 57% من ميزانية التجهيزات الأساسية والنقل، و52% من ميزانية التعليم.

وشهد قطاع الخدمات البلدية في النصف الأول من العام 2024م، ارتفاعاً في الإنفاق بنسبة 116% مقارنة بالنصف ذاته من العام 2023م، حيث سجل العام الماضي إنفاقاً بقيمة 26 مليارا و645 مليون ريال، وارتفع إلى 57 مليارا و649 مليون ريال، مما يشير إلى ارتفاع العمل في خدمات المدن والبلديات بالمملكة، وتعزيز خدمات الإسكان، وتطوير المشهد الحضري.

وفي قطاعي الصحة والتنمية الاجتماعية، ارتفع الإنفاق بنسبة 8% عما كان عليه في النصف الأول من العام 2023م، حيث بلغ 138 مليارا و613 مليون ريال في النصف الأول للعام 2024م، بينما كان 127 مليارا و945 مليون ريال في النصف ذاته من العام 2023م.

كما تم ضبط العجز خلال النصف الأول من العام 2024م، ليبلغ 70% من العجز التي تم تقديره للنصف الأول من السنة المالية، حيث كان العجز المقدر للسنة المالية 2024م يبلغ 79 مليار ريال، أي حوالي 39 مليارا و500 مليون لكل نصف سنة، بينما بلغ عجز الموازنة الفعلي 27 مليارا و727 مليون ريال بنهاية النصف الأول من 2024م، بانخفاض بلغ 11 مليارا و773 مليون ريال، ونسبة 30%، كما بلغ رصيد الاحتياطي العام للدولة 393 مليارا و918 مليون ريال، وبلغ رصيد الحساب الجاري، 101 مليار و414 مليون ريال.

# الإيرادات

## خـلال الربع الثاني مـن 2024م مقارنة بالربع الثاني من 2023م

**الإيرادات النفطية**

| 2023 | 2024 |
|---|---|
| 179,740 مليـــون ريـــال | 212,990 مليـــون ريـــال |

**الإيرادات غير النفطية**

| 2023 | 2024 |
|---|---|
| 135,083 مليـــون ريـــال | 140,602 مليـــون ريـــال |

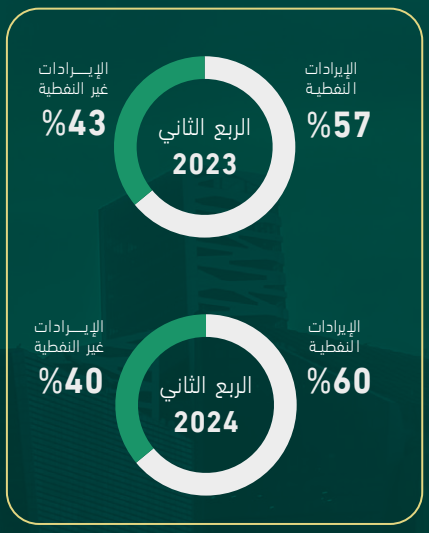


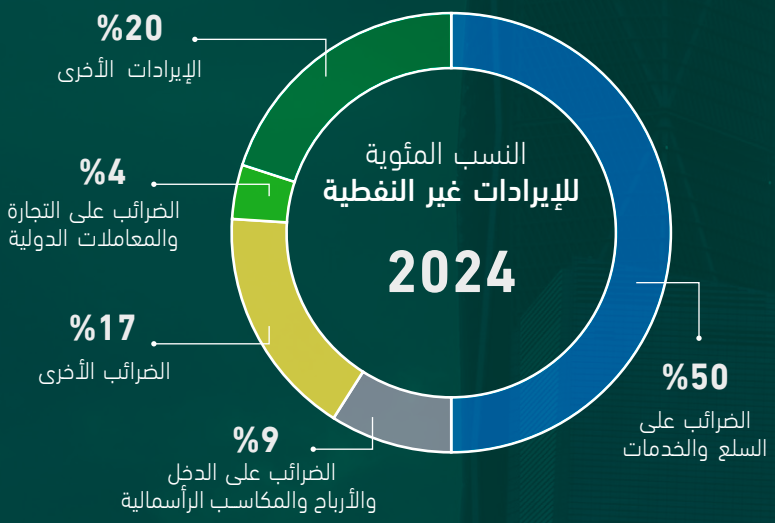


# المصروفات

## للربـع الثاني من العام 2024م، مقارنـة بالربع الثاني من العام 2023م

(مليـــون ريـــال)

| المصروفات | الربع الثاني 2023م | الربع الثاني 2024م | نسبة التغير % |
|---|---|---|---|
| تعويضات العاملين | 131,881 | 139,845 | %6 |
| استخدام السلع والخدمات | 62,061 | 75,561 | %22 |
| نفقات التمويل | 8,705 | 10,784 | %24 |
| الإعانات | 7,714 | 12,977 | %68 |
| المنح | 2,734 | 1,380 | -50% |
| المنافع الاجتماعية | 39,031 | 39,209 | %0.5 |
| مصروفات أخرى | 24,484 | 24,219 | %1- |
| الأصول غير المالية (رأسمالي) | 43,481 | 64,957 | %49 |
| الإجمالي | 320,091 | 368,932 | %15 |

# استشراف الطاقة .. بعين سعودية

المهندس عبدالرحمن النمري

إن استشراف المستقبل ليس ترفاً فكرياً، بل خليط من الماضي وخبراته المتراكمة للموضوع محل الدراسة، والحاضر بأدواته المتاحة. وعند استشراف المستقبل لا يمكن إغفال جانب الاحتمالات المبنية على مدخلات دقيقة، وخبرات متراكمة تجيد قراءة المؤشرات المرتبطة بالموضوع أو الظاهرة محل الدراسة.

ولعل قطاع الطاقة بأقسامه المختلفة يجري عليه ما يجري على غيره من القطاعات والأنشطة الاقتصادية، حيث إن مستقبله ضرورة ملحة لجميع المنتجين والمستهلكين على المستويين الداخلي والخارجي، كذلك لا يمكن بأي حال من الأحول أن تنمو الدول في منأى عن الطاقة، تقع الكوارث أحياناً بسبب أخطاء سابقة في رسم الاستراتيجيات، مما يؤول بطبيعة الحال إلى فشل في استشراف المستقبل، وبالتالي أضرار تقدر بقدر الأخطاء السابقة، فمحاولة التقليل من أهمية الوقود الأحفوري من بعض الجهات والدول، والسعي الحثيث لتقويض صناعته، في اعتقادي خطأ وخطر استراتيجي، بعيداً عن هذه الزوبعة والزخم الإعلامي غير الموضوعي، فعندما نتناول موضوع الطاقة أو مستقبلها، فلا يمكن أبداً تجاوز السعودية ودورها الرئيس والقيادي دائماً.

السعودية كانت وما زالت تعمل بكل مسؤولية نحو استقرار أسواق النفط العالمية، عند مناطق معتدلة تخدم المنتجين والمستهلكين على حد سواء، يتجاهل البعض جوهر سياسة السعودية في إنتاج النفط الذي يصب في مصلحة المنتجين والمستهلكين، وذلك باستهداف مستوى سعري عادل للطرفين، والحرص على أمن الطاقة وسلامة إمداداته. في ما يخص مستقبل الطاقة على المستوى العالمي، أرى جلياً أن السعودية تستشرف مستقبل الطاقة بحكمة وموضوعية، وتعي تماما أهمية تنويع مصادر الطاقة ومنها الطاقة المتجددة، حيث تبذل جهداً كبيراً وتستثمر أموالاً طائلة في هذا القطاع.

كما تنظر السعودية إلى هذا الموضوع بنظرة شمولية، فالسعودية مؤمنة في اعتقادي بأن النفط سيبقى متربعاً على عرش مصادر الطاقة، وأن تنويع مصادر الطاقة يحافظ على ثروة الوقود الأحفوري الناضب، على المستويين الداخلي والخارجي، وأن إضافة شرايين جديدة للطاقة العالمية ستسهم بلا شك في مواكبة النمو السكاني والصناعي العالمي.

# المراجعة الداخلية

## مفهومها وأهدافها ومهامها

**روان باسودان**

مدير عام الإدارة العامة
للمراجعـة الداخلية - وزارة المالية

**المراجعـة الداخلية هي نشـاط مسـتقل وموضوعي يقـدم تأكيدات وخدمات استشـارية بهـدف إضافة قيمة للجهة وتحسـين عملياتها، مـن خـلال اتباع أسـلوب منهجـي منظـم لتقييـم وتحسـين فعالية وكفاءة الضوابـط الرقابية.**

### مفهوم الخطوط الثلاثة

قـام المعهـد الدولـي للمراجعيـن الداخلييـن بإصـدار نمـوذج "الخطوط الثلاثـة"، الـذي يسـاعد فـي تحديـد هيكلـة عمليـات الجهـة لتحقيـق الإدارة الفعّالـة للحوكمـة والمخاطـر والرقابـة الداخليـة، ويتمثـل دور السـلطة التنظيميـة (المسـؤول الأول) فـي المسـاءلة أمـام أصحـاب المصلحـة عـن الرقابـة التنظيميـة، وتتمثـل أدوار الخطـوط الثلاثـة فـي الآتـي:

**الخـط الأول الإدارة التنفيذيـة والإدارات التشـغيلية:** تقديـم الخدمـات وتنفيـذ الأعمـال والمشـاريع وإدارة المخاطـر.

**الخـط الثاني (على سـبيل المثال: إدارة المخاطـر، إدارة الالتـزام، إدارة الحوكمـة، إدارة الجـودة، وإدارة الأمـن السـيبراني):** تقديم الخبـرات والدعـم ورصـد التحديـات المتعلقـة بالمخاطـر والالتزام ونظام الرقابـة الداخليـة.

**الخـط الثالـث (إدارة المراجعـة الداخليـة):** تقديـم التأكيـدات المسـتقلة والموضوعيـة، وتحديـد أوجـه القصـور فـي الرقابـة الداخليـة والتـي من شـأنها التأثير علـى تحقيق الأهـداف الاسـتراتيجية للجهـة.

### أنظمة الرقابة الداخلية

وهـي الممارسـات التـي تمارسـها الجهـات لتوفيـر تأكيـد معقـول بشـأن التزام الجهة بالنزاهـة والقيـم الأخلاقيـة، بمـا يحقـق الأهـداف الاسـتراتيجية والتشـغيلية ولغـرض التأكـد مـن دقـة التقاريـر، بالإضافـة إلـى التـزام الجهـة بالأنظمـة والقوانيـن. وتعمـل الرقابـة الداخلية عبـر الإطـار المتكامـل (COSO) وهو إطار واسـع الاسـتخدام حـول العالم تـم نشـره من قبـل لجنـة المنظمات الراعيـة تريـدواي (COSO)، ويتضمـن خمسـة مكونـات رئيسـة، هـي:

1. بيئـة الرقابة والتحكم
2. تحديـد وتقييم المخاطر
3. أنشطة الرقابة
4. المعلومـات والتواصل
5. المراقبـة والمتابعة

## رحلة المراجعة الداخلية في **وزارة الماليـــة**

انطلاقاً من أهمية المراجعة الداخلية لتحسين وتعزيز بيئة الرقابة الداخلية، تركزت جهود قيادات وزارة المالية وعلى وجه الخصوص معالي الوزير في تفعيل دور المراجعة الداخلية وفق الممارسات المثلى. وخلال العام 2022م، قامت الإدارة بدراسة وتقييم الوضع الحالي لها، ورسم خارطة طريق لتحسين أعمال المراجعة الداخلية وفق الممارسات المثلى، وقد نفذت هذه الدراسة على مستوى أربعة محاور أساسية، وهي:

| 01 | 02 | 03 | 04 |
|---|---|---|---|
| حوكمة أعمال الإدارة | الموارد | البنية التحتية والعمليات التشغيلية | الأدوات والتقنية |

ونتج عن هذه الدراسة الخروج بأكثر من ثلاثين مهمة تشغيلية تم تحديد خطط لتنفيذها بدءاً من العام 2022م وحتى نهاية العام 2025م، وقسمت على أربع مراحل أساسية، بدءاً من تحسين أسس الحوكمة والأدوات والممكنات التقنية اللازمة، وتفعيل دور المراجعة في تنفيذ العمليات والمهام بناءً على تقييم المخاطر. مروراً بالاستدامة وبناء هوية ودور استراتيجي للإدارة في إدارة التغيير والمساهمة بتقديم الرؤى والأفكار كمستشار من خلال التأكيد المستمر ومراقبة الأداء.

وتمكنت الإدارة خلال أقل من عامين من تحقيق تحول نوعي في بناء أدوات الحوكمة المنظمة لأعمالها، واستقطاب العديد من الكوادر البشرية المؤهلة لتنفيذ أعمال الإدارة، وتطويرهم مهنياً من خلال حصول العديد منهم على شهادات مهنية متخصصة وبرامج تطويرية.

كما حرصت الإدارة على تطوير وبناء وتفعيل نماذج تشغيلية تفاعلية مع الإدارات التأكيدية داخل الوزارة (على سبيل المثال:

إدارات الحوكمة والمخاطر والالتزام والأمن السيبراني وغيرها) وخارج الوزارة، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في تكامل الأعمال مع هذه الجهات والحد من تكرار الجهود والازدواجية (ما أمكن).

وتعد أبرز منجزات الإدارة تمكنها من تغطية أكثر من 40% من خطة المراجعة الداخلية طويلة المدى المعدة وفقاً للممارسات المثلى للمراجعة الداخلية، والتي تم بناؤها وبشكل أساسي على استراتيجية وتوجهات وزارة المالية، ومع الاستناد على المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية للوزارة، والمشاريع والبرامج المرتبطة بها، بالإضافة إلى المتطلبات النظامية والتنظيمية ذات العلاقة.

وقد كان أحد الممكنات الأساسية للمراجعة الداخلية في تجربتها المميزة هي الحوكمة التي تعمل بها عموماً الوزارة، وينطبق ذلك على أعمال إدارة المراجعة الداخلية حيث كان هناك قرار وزاري بتكوين لجنة للمراجعة ترتبط مباشرة بمعالي الوزير وذلك لدعم المراجعة الداخلية في الوزارة وتحقيق الاستقلال المناسب لها، مع الأخذ في الاعتبار معايير المراجعة الداخلية الصادرة عن المعهد الدولي للمراجعين الداخليين، وهذه تجربة استباقية لوزارة المالية التي تعد من الوزارات الرائدة في تفعيل الحوكمة المثلى لأعمال المراجعة الداخلية، من خلال ممارسة اللجنة لأحد أدوارها الأساسية المتمثلة في الإشراف على المراجعة الداخلية، الأمر الذي دُعم باستقلالية أعضاء اللجنة عن الإدارة التنفيذية، وتتبع الإدارة فنياً إلى لجنة المراجعة، وإدارياً إلى معالي الوزير بما يضمن استقلالية وموضوعية المراجعة الداخلية والرفع الدوري لمعاليه بنتائج وأعمال الإدارة.

وأثمرت جهود اللجنة بالتوصية على مناسبة أكثر من 30 تقريراً للمراجعة الداخلية، وخطة المراجعة الداخلية طويلة المدى منبثقة منها خطتا مراجعة داخلية سنوية قبل رفعها إلى معالي الوزير للمراجعة والاعتماد النهائي، بالإضافة إلى تسهيل أعمال المراجعة الداخلية وتقديم الدعم مع الإدارة التنفيذية. وقد عقدت اللجنة أكثر من 30 اجتماعاً منذ تكوينها، وبذلت العديد من الجهود الأخرى في الإشراف الفعَّال على أعمال المراجعة الداخلية وتحسين أوجه الحوكمة والمخاطر والبيئة الرقابية في الوزارة ورفع التقارير السنوية بهذا الشأن إلى معالي الوزير.

ولا يقتصر دور المراجعة الداخلية على إصدار تقارير المراجعة الداخلية، بل يتعدى ذلك حيث تقوم الإدارة بالمتابعة الدورية لحالة تنفيذ الخطط التصحيحية من قبل ملاك الأعمال، وأصدرت خمسة تقارير متابعة ربعية رفعت إلى أصحاب المصلحة (تجاوزت الـ 400 ملاحظة بنهاية آخر عملية متابعة). وهذا يعكس القيمة المضافة للمراجعة الداخلية، المتمثلة في تحسين أوجه البيئة الرقابية والحوكمة وإدارة المخاطر في الوزارة والناتجة عن معالجة المخاطر باستحداث الإدارات التنفيذية ضوابط رقابية تعالج الملاحظات.

## أبرز المخاطر التي تواجه

# قطاع الأعمال

خلال العام 2024م، قام المعهد الدولي للمراجعين الداخليين (IIA) بنشر ورقة بحث عملية بناءً على نتائج استطلاع الرأي على مستوى العالم، والتي تهدف إلى تمكين المراجعين الداخليين والأطراف ذات العلاقة من فهم مخاطر الأعمال حسب الوضع الراهن، وقد تبين أن هناك إجماعاً واسع النطاق في جميع أنحاء العالم على أن المجالات الثلاثة الأكثر تعرضاً للخطر، هي:

- الأمن السيبراني
- رأس المال البشري
- استمرارية الأعمال

كما يوجد اتفاق عالمي على أن المخاطر المتعلقة بالزعزعة الرقمية (Digital disruption) والتغير المناخي سترتفع خلال السنوات الثلاث المقبلة. أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، فإن أبرز المخاطر الحالية، هي :

**70%** الأمن السيبراني

**53%** استمرارية الأعمال

**47%** رأس المال البشري

**45%** الحوكمة/ تقارير الشركات

**38%** السيولة المالية

# الاستثمار السياحي بالمملكة
# من التأسيس والتنظيم إلى الإنجازات والمشروعات الجاذبة

الاستثمار السياحي هو عملية استثمار رأسي المال؛ المادي والبشري في قطاع السياحة؛ بهدف زيادة دخل المنشآت والأفراد، وزيادة إيرادات الدولة بزيادة النشاط السياحي فيها، وذلك من خلال بناء الفنادق والمنتجعات والمدن السياحية، ودعم المشاريع السياحية الصغيرة، وتطوير مشاريع البنية التحتية؛ التي تخدم السكان المحليين والسياح على حدٍّ سواء.

وقد وضعت رؤية السعودية 2030 أهدافاً كبيرة لزيادة عدد الزوار وتحسين تجربة السياحة، والاستفادة من موقع المملكة المميّز وتاريخها الغني وإرثها وعمقها الثقافي لجذب السياح من جميع أنحاء العالم. وتشمل هذه الأهداف: رفع عدد السائحين من 15 مليونا في العام 2016م إلى 150 مليونا سنوياً بحلول العام 2030م، وزيادة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد من 3% إلى أكثر من 10%، وتطوير البنية التحتية والخدمات اللازمة، والحفاظ على التراث الثقافي للمملكة، مع تبني الحداثة والتنوع في أماكن الجذب السياحية.

وعززت المملكة مكانتها كوجهة سياحية عالمية، عبر تنفيذ مبادرات في مجالات الآثار والثقافة والتعليم والفنون، للحفاظ على تراثها الغني وطبيعتها المتنوعة، وجذبت الفعاليات الكبيرة مثل مهرجان البحر الأحمر السينمائي الدولي، وسباق السيارات السعودي وغيرها، الزوار من كافة أنحاء العالم. وحققت المملكة أحد مستهدفات رؤية 2030 المتمثلة في استقبال 100 مليون سائح خلال العام 2023م، قبل 7 سنوات من الموعد المحدد، ليتم رفع الطموح بالوصول إلى 150 مليون سائح سنوياً بحلول العام 2030م.

وقالت الأميرة هيفاء آل سعود، نائبة وزير السياحة، إن المملكة اجتذبت حوالي 13 مليار دولار من استثمارات القطاع الخاص في صناعة السياحة، مستهدفة تقاسم تكلفة الإنفاق المرتبطة بخطتها، لتصبح نقطة جذب جديدة للسفر، حيث تستهدف المملكة رفع إيرادات السياحة إلى 85 مليار دولار في العام 2024م، من حوالي 66 مليار دولار في العام 2023م.

# صندوق الاستثمارات العامة

ومن خلال المحفظة الاستثمارية لصندوق الاستثمارات العامة، تم تأسيس العديد من مشاريع الاستثمار في السياحة والترفيه، مثل: الشركة السعودية للاستثمار السياحي (أسفار)، التي أنشئت للاستثمار الاستراتيجي والاستثمار في الوجهات السياحية والمواقع التاريخية والثقافية الهامة، ودعم مسيرة تطوير المنظومة السياحية الشاملة في جميع أنحاء المملكة بالشراكة مع القطاعين العام والخاص، وتعزيز مكانة المدن السعودية الواعدة على الخريطة السياحية.

وأنشأ الصندوق أيضاً شركة عسير للاستثمار بمنطقة عسير لتحويل المنطقة إلى وجهة سياحية طوال العام، وضمان استدامتها البيئية. كما أسس شركة مشاريع الترفيه السعودية (سشن) لتطوير قطاع الترفيه ودعم مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تقوم سشن بتطوير 21 وجهة ترفيهية في 14 مدينة، تشمل المجمعات الترفيهية والحدائق المائية وحدائق المغامرات.

وضمن محفظة الصندوق، هناك أيضا شركة الفنادق والمناطق السياحية (دور)، وهي شركة مساهمة عامة متخصصة في مجال الضيافة في المملكة، بالإضافة إلى تطوير وادارة المجتمعات السكنية. وتضم الشركة 29 منشأة تتنوع بين منشآت فندقية ومجتمعات سكنية. وتقوم حالياً بتطوير العديد من المشاريع الفندقية والسكنية الجديدة في عدد من مدن المملكة.

كما يمتلك الصندوق شركة كروز السعودية، وهي شركة مملوكة له بنسبة 100% ويقع مقرها الرئيسي في مدينة جدة على ساحل البحر الأحمر. وتهدف إلى تطوير البنية التحتية والخدمات اللازمة لتوسيع نطاق سوق الرحلات البحرية، وتتولى الشركة مسؤولية تطوير الموانئ في الوجهات الرئيسية، بالإضافة إلى توسيع نطاق خدمات الرحلات البحرية السياحية الدولية وتطوير قطاع السياحة تماشياً مع رؤية السعودية 2030.

وهناك أيضا شركتان سياحيتان أنشأهما الصندوق، مساهمة في تعزيز السياحة في مجال الرياضة والألعاب، وهما، مجموعة سافي للألعاب الإلكترونية، المتخصصة بالألعاب والرياضات الإلكترونية والتي تهدف إلى دفع عجلة النمو طويل المدى للقطاع على مستوى العالم، وشركة صلة الرياضية المحدودة، وهي أول شركة لتمثيل الرياضيين معترف بها من الاتحاد الدولي لكرة القدم، وتوسعت أعمالها وتنوعت لتشمل مختلف قطاعات الترفيه والثقافة والضيافة.

## مبادرة مُمَكِّنات الاستثمار

**وفي مارس 2024م، أعلن معالي وزير السياحة الأستاذ أحمد بن عقيل الخطيب عن برنامج "ممكنات الاستثمار" في قطاع السياحة، الذي يهدف إلى تسهيل ممارسة الأعمال ورفع جاذبية الاستثمار لكل من المستثمرين المحليين والدوليين.**

وتحت مظلة البرنامج الطموح، أعلنت وزارة السياحة بالتعاون مع وزارة الاستثمار عن مبادرة ممكنات الاستثمار في قطاع الضيافة، التي تهدف لزيادة وتنوع العروض السياحية ورفع الطاقة الاستيعابية لمرافق الضيافة السياحية في الوجهات السياحية المستهدفة على مستوى المملكة.

وتسعى المبادرة إلى جذب 42 مليار ريال من الاستثمارات الخاصة لقطاع الضيافة والتي تقدر عائداتها بحوالي 16 مليار ريال، ستصب في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بحلول 2030م. ويتوقع أن ينتج عنها زيادة عدد الغرف الفندقية بحوالي 42 ألف مفتاح، وتوفير حوالي 120 ألف فرصة عمل في الوجهات المستهدفة بحلول العام 2030م.

وقال معالي وزير السياحة إن صناعة السياحة في المملكة من أكثر الاستثمارات جاذبية على مستوى العالم، مؤكداً أن رؤية السعودية 2030 حددت المنهجية المثلى لتصبح المملكة وجهة عالمية يقصدها السياح بشغف لاستكشافها وعيش تجربتها المثرية، وذلك بناء على إدراك متعمق بأن قطاع السياحة يعد محركاً رئيساً للاقتصاد الوطني.

**وأضاف معالي الخطيب قائلاً: "شهدنا في العام الماضي زيادة بنسبة 390% في الطلب على تراخيص الأنشطة السياحية وهذه مجرد البداية، حيث تعد المملكة الأعلى إنفاقاً في قطاع السياحية للسنوات العشر المقبلة، وذلك بهدف إتاحة الفرص والبيئة الاستثمارية المناسبة للمستثمرين المحليين والدوليين".**

وتشمل المبادرة باقة من الممكنات لتحسين تكلفة وسهولة الأعمال، ويشمل ذلك تسهيل الوصول إلى الأراضي الحكومية بشروط ميسرة، وتبسيط عمليات تطوير المشاريع، وإيجاد حلول للتحديات التي قد تواجه المستثمرين، إلى جانب تطوير عدد من اللوائح التنظيمية، بهدف خفض تكاليف التشغيل وتشجيع نمو صناعة السياحة. وقد تعاونت وزارة السياحة مع عدة قطاعات حكومية لتحسين رحلة المستثمر، وتخفيض الرسوم الحكومية السنوية بما يقارب 22%.

كما يتضمن برنامج ممكنات الاستثمار في قطاع السياحة، عدة مبادرات رئيسة أخرى كمبادرة مركز الخدمات السياحية الشامل، بالتعاون مع المركز السعودي للأعمال، حيث يقدم المركز جميع خدمات منظومة القطاع السياحي تحت سقف واحد، مصحوباً بالعديد من التعديلات التنظيمية المتعلقة بالتراخيص السياحية، واستحداث مجموعة من التراخيص المتنوعة لتتناسب مع احتياجات المستثمرين المختلفة.

## صنـدوق التنميـة السـياحي

تأسـس صنـدوق التنميـة السـياحي بموجـب مرسـوم ملكـي فـي يونيـو 2020م لتمكيـن السـياحة، الصناعـة الأكثـر نمـوا فـي المملكـة بـرأس مال قدره 4 مليارات دولار أمريكي، ويهدف الصنـدوق إلـى تمكيـن اسـتثمارات القطاع الخاص وتسهيل التجارة المحلية ووصـول المسـتثمرين الدولييـن إلـى الاستثمارات السياحية عالية الإمكانات عبـر الوجهات الرئيسـية فـي المملكة.

ويقـوم الصنـدوق علـى عـدد مـن البرامـج التـي تدعـم وتوفـر التمويـل السـياحي مثـل "برنامـج عـون السـياحة" الـذي يهـدف إلـى دعـم المنشـآت متناهيـة الصغـر والصغيـرة والمتوسـطة فـي القطـاع السـياحي، عبر الحلول المناسـبة لتحقيق أهدافها وتطلعاتهـا فـي القطـاع السـياحي.

وهنـاك عـدة برامـج فرعيـة لـ "عـون السـياحة"، أبرزهـا "عـون السـياحة للتجـارب" لدعـم المنشـآت متناهيـة الصغـر والصغيـرة الجديـدة أو القابلـة للنمـو، والتي تملك إمكانيات سـياحية قـادرة علـى تقديـم تجـارب سـياحيّة متنوعـة عاليـة الجـودة للسـياح فـي الوجهـات السـياحية المسـتهدفة.

وهنـاك "عـون السـياحة للضيافـة" بهـدف دعم المنشـآت متناهية الصغر والصغيـرة فـي الإنشـاء والتطويـر والتجديـد للأصـول الخاصـة التـي تلبـي احتياجـات الأعمـال الجديـدة والقائمـة فـي قطـاع المأكـولات والمشـروبات والترفيه والضيافة ضمن الوجهـات السـياحية المسـتهدفة.

كما يوفر الصندوق حلولا مطوّرة لدعم الشـركات الكبيـرة والشـركات الصغيرة والمتوسـطة، حيث يسـعى إلـى دعم وتمكيـن المسـتثمرين فـي المشـاريع الكبيرة للاستفادة من شراكاته الفاعلة مـع الجهـات المقرضة فـي القطاعين العـام والخـاص، بالإضافـة إلـى دعـم منظومـة السـياحة الوطنيـة بالكامـل.

ويقـدم الصنـدوق خدماتـه للمنشـآت السـياحية من خلال ثلاث فئات رئيسية من المنتجات، هـي: الضمانات: (ضمان القـروض.. الضمانـات المتخصصـة)، والمسـاهمة فـي رأس المـال: (الأسـهم العاديـة والاسـتراتيجية، الملكيـة الخاصـة)، والقـروض: (قروض طويلـة الأجـل. قـروض متوسـطة الأجـل. قـروض قصيـرة الأجـل).

# تقليل الديون وإدارة الائتمان

**في التعاملات المالية مبلغ الدين (المَدين) هو المبلغ المستحق على المَدين أو المقترِض، كما أن مبلغ الائتمان (الدائن) هو المبلغ المستحق للدائن أو المُقرِض، سواء كانوا في الحالتين أفراداً أو منشآت.**

## تقليل الديون

من المقولات التي يتناقلها الناس أن "الدَين همٌ بالليل، وذلٌّ بالنهار"، لكن في ظل الاقتصاد الحديث يأتي اللجوء إلى الدَين أو الاقتراض في الغالب، عندما لا يكفي دخل الفرد لمواجهة أعباء وتكاليف الحياة اليومية، أو إيرادات المنشأة لمواجهة تكاليف العمل، أو عند الحاجة للاستثمار أو تملُّك أصول بالنسبة للأفراد أو المؤسسات. ومع ذلك فهو يشكل عبئاً مالياً مرهقاً للأفراد والأسر والمؤسسات، ولابد لكل فرد أو أسرة أو مؤسسة من خطة مثالية لتقليل الديون، والتي ينبغي أن تشمل عدة مرتكزات، أبرزها:

**تقييم الديون:** وذلك بإعداد ميزانية، ووضع قائمة تحتوي على جميع الديون، وتقييم حالة كل دَين، وأولويات معالجة هذه الديون.

**خطة سداد الديون:** بناء على تقييم الديون، يتم اختيار الطريقة الأمثل للسداد، مثل طريقة كرة الثلج التي هي البدء بسداد الديون الأصغر ثم الذي يليه، أو طريقة الانهيار الجليدي وهي سداد الديون الأعلى فائدة ثم التدرج هبوطاً للأقل فالأقل.

**إدارة بطاقات الائتمان:** ينبغي على المقترض إدارة بطاقات الائتمان بشكل دقيق ومنضبط، وتجنب المشتريات والمصروفات غير الضرورية.

**التفاوض مع الدائنين:** ينبغي عند الحاجة التفاوض مع الدائنين، لتعديل بعض شروط أو خطط سداد الديون.

**مراقبة الائتمان:** ضرورة متابعة المقترض لتقرير الائتمان الخاص به ومراقبة رصيده، لاكتشاف أي مشكلات قد تنجم.

**توحيد القروض وإعادة تمويلها:** وذلك بمحاولة تحويل القروض المتعددة ذات أسعار الفائدة المرتفعة، ودمجها في قرض واحد بمعدل فائدة أقل عبر عمليات إعادة التمويل.

**الاستشارات المالية:** وذلك بطلب خدمات الاستشارات المالية والائتمانية إذا لزم الأمر.

# إدارة الائتمان

الائتمان هو عمليات الإقراض، وقد يتم الائتمان بصورة مباشرة بين صاحب المال والمقترض ويسمى الائتمان المباشر، أو يتم عن طريق المصارف. ومن حيث الفترة الزمنية يمكن أن يكون الائتمان قصيراً أو طويل الأجل، كما يكون مضموناً أو غير مضمون.

وإدارة الائتمان هي عملية تحديد وتقييم مخاطر الائتمان ووضع سياسات وإجراءات للحد منها والتحكم فيها، بهدف زيادة الإيرادات وتقليل التكاليف وتحسين السيولة والربحية للمنشآت التي تبيع منتجات وخدمات بالائتمان. وتتم إدارة الائتمان عبر عدة إجراءات أبرزها:

**تحليل العميل:** وهي عملية جمع وتحليل وتقييم المعلومات المالية وغير المالية عن العميل المحتمل، مثل الهوية والسجل والسمعة والقدرة ونية السداد.

**اتخاذ قرار الائتمان:** وهي عملية اتخاذ قرار بشأن منح أو رفض أو تعديل طلب الائتمان من قبل العميل، استناداً إلى نتائج التحليل الائتماني وسياسات وإجراءات ومعايير الشركة.

**إنشاء علاقة ائتمان مع العميل:** وهي عملية تنفيذ قرار الائتمان وإبرام عقد الائتمان بين الشركة والعميل، بعد استيفاء شروط الائتمان.

**مراقبة العلاقة الائتمانية:** وهي عملية مراقبة سير العلاقة الائتمانية بشكل دوري، لضمان التزام كلا الطرفين بشروط وبنود العقد، وللكشف عن أي مؤشرات على تدهور أو حدوث تغير في جودة أو كفاءة أو سلامة العلاقة الائتمانية.

**إنهاء علاقة الائتمان:** وهي عملية إنهاء العلاقة الائتمانية بعد استرداد كامل المبلغ المستحق والفائدة والرسوم من قبل العميل، أو بعد تسوية أو تخفيض أو شطب المبلغ المتعثر من قبل الشركة.

## المعهد الملكي للفنون التقليدية "وِرث"

# جاذبيـة سياحيـة للتـــراث وعوائد اقتصادية للحِرَف التقليدية

يعدُّ المعهد الملكي للفنون التقليدية (وِرث) إحدى مبادرات برنامج جودة الحياة، ضمن رؤية السعودية 2030، وتم إنشاؤه في العام 2020م، ككيان حكومي مستقل، ويرأسه فخرياً صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ابن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وتتركز مهمة المركز في دعم ونشر وحماية ثقافة وفن وتراث السعودية، وتطويرها وريادتها عالمياً، والحفاظ على الموروث الثقافي السعودي ليصل إلى الأجيال القادمة، وجعل المملكة وجهة سياحية جاذبة لعشاق الثقافة والتاريخ والفنون التقليدية والتراث، من خلال رؤية ثاقبة تتمحور حول "فنون تقليدية سعودية ثرية ومزدهرة محلياً ودولياً".

وأطلق المعهد الملكي للفنون التقليدية استراتيجيته في فبراير 2024م، وأعلن عن هويته الجديدة، وأكدّت الرئيس التنفيذي للمعهد الدكتورة سوزان بنت محمد اليحيى أن رؤية المعهد تنبثق من رؤية السعودية 2030، والتي قالت إنها "أولت للإنسان جُل اهتمامها وعنايتها على كافة المستويات". وأشارت إلى أن إنشاء المعهد "أولى خطوات العزيمة الجادة نحو تعزيز هويتنا الوطنيّة العريقة، وصون ثقافتنا الفريدة التي تُساهم في بقاء تراثنا الإنساني قوياً مستمراً نابضاً بالحياة".

واعتمد "وِرث" في تنفيذ عمله على 5 ركائز استراتيجية هي:

1. التعليم والتدريب
2. الأبحاث والتوثيق
3. التواصل والتوعية
4. التمكين المهني
5. ريادة الأعمال، والتمكين المؤسسي

يدعمها 12 هدفاً استراتيجياً تتمثل في: قدرات وطنية مُمكّنة، وفنون تقليديّة راسخة، ومحتفى بها، وكفاءات مُمكّنة لسوق حيوي، وركيزة تمكينية داعمة تعزز مُمكّنات المعهد في التميّز المؤسسي. وقام المعهد بابتكار العديد من البرامج والدورات التدريبية الرامية لترسيخ التراث السعودي في أذهان الأجيال الجديدة.

## التعليم وتطوير المهارات التراثية

ويشجع المعهد الملكي المهتمين بالفنون التقليدية على التعلم وإتقان وتطوير مهاراتهم في شتى المجالات، ويركز على الفنون التقليدية مثل الخط والتطريز والنسيج وصناعة المجوهرات وأشكال أخرى من الفنون المرئية وفنون الأداء، حيث تعد هذه الفنون جزءاً لا يتجزأ من تراث المملكة وتكوينها، ولعبت دوراً رئيسيًّا في تشكيل تاريخها وثقافتها.

ويقدم المعهد برامجه التعليمية عبر ثلاثة مسارات، هي؛ برامج التلمذة، والبرامج الأكاديمية، والدورات القصيرة. وتتوزع تخصصات المعهد بين دراسات الفنون البصرية التقليدية من فنون المنسوجات والأزياء، وفنون الخامات، وفنون البناء، وفن الكتاب، ودراسات الفنون الأدائية التقليدية، والموسيقى التقليدية، إضافة إلى دراسات المتاحف والتراث والتحف.

ويضم المعهد أكثر من 210 من الحرفيين والمدربين، ويتمتع بـ 18 شراكة محلية، إضافة إلى 9 شراكات دولية، ويقدم للمستفيدين والمستهدفين عدداً من البرامج مثل: برامج التعليم المستمر، وبرامج التلمذة، وبرامج **مجتمعية**، وبرامج ريادة الأعمال والاحتضان، ودبلوم فنون البناء التقليدي.

وفي برامج التعليم المستمر، يقدم دورات تدريبية: مثل الفنون التقليدية بالخوص، ومقدمة عن منظمة اليونسكو، وأساسيات ريادة الأعمال الحرفية، وإدارة مواقع التراث العالمي، والتطريز التقليدي (ناشئين)، ودورة المقامات الصوتية في الفنون التقليديّة، ودورة الفخار (ناشئين)، والفنون التقليديّة بالمعادن.

وتتكون برامج التلمذة من ثلاثة مستويات أساسية: المستوى المبتدئ، الذي يركّز على تعلم الحرفة بشكلها التقليدي الأصيل. والمستوى المتوسط، الذي يركّز على المهارات الحرفية الأعلى تعقيداً من المستوى المبتدئ من خلال الممارسة. والمستوى الثالث المتقدم، الذي يركّز على التمكين الريادي والمهني للحرفة.

وتشمل البرامج المجتمعية: برنامج إثراء المعرفة، ومعمل الفنون التقليدية، ومجتمع الفنون التقليدية، ومسابقة المعهد الملكي للفنون التقليدية، والتبادل الثقافي، وصيف ورث، والزيارات والتجارب الثقافية. وتهدف لإشراك المجتمع في تجارب وأنشطة تعليمية متنوعة في مجالات الفنون التقليدية.

## ريـادة الأعمـال واقتصاديـات التـراث

وتهدف العديد من البرامج والفعاليات التي يقدمها "وِرث"، إلى أن يكون التراث مدخلاً إلى ريادة الأعمال، وتعزيز سوق حيوي مستدام للمنتجات التراثية، حيث يقدّم المعهد برامج ريادة الأعمال والاحتضان التي تشمل: حاضنة أعمال الفنون التقليديّة، ومسرعة أعمال الفنون التقليديّة، وبوابة تمكين الحرفيين. وتُعنى هذه البرامج بتعزيز سوقٍ حيوي مستدام، وتمكّن المستفيدين من بناء وتحسين نماذج الأعمال الخاصة بمشاريعهم، وتوفّر فرص أعمال للمستفيدين من الحرفيين والطلاب والكنوز الوطنية الحية، سعياً لنقل أعمالهم الفنيّة إلى مراحل متقدمة وتسويقها محلياً ودولياً، وتعزيز مشاركاتهم في المشاريع النوعية.

ويقدم المعهد كذلك دبلوم فنون البناء التقليدي - بالشراكة مع مؤسسة الأمير مدرسة الفنون التقليدية- انطلاقاً من أهمية الإعداد المعرفي والمهني لكوادر في مجال تراث البناء التقليدي وفنونه الزخرفية، لتنفيذ تصاميم ومشاريع تلبي احتياجات المجتمع المحلي المعاصر، حيث يتضمن البرنامج: التصميم، والحرف، والأعمال الخشبية، والأعمال الجبسية، والخزف، والرسم الخزفي، وتقنيات البناء التقليدية، والمشاريع التراثية.

كما يشارك المعهد في العديد من المناسبات الثقافية والتراثية المحلية والإقليمية والدولية، بهدف إبراز ثقافة وهوية وتراث الدول، حيث أطلق في شهر مايو 2024م، بالرياض، بالمشاركة مع المملكة المتحدة، وضمن مبادرة "المستقبل العظيم" The Great Futures، حملة نوعية للتعريف بالتراث والفنون التقليدية السعودية على المستويين المحلي والعالمي تحت عنوان: "وِرث مملكتين". وأبرزت الحملة تراث البلدين وأوجه التشابه والاختلاف بينهما من خلال مشاركة الحرفيين وفناني التراث بالبلدين في العديد من الفعاليات التي بدأت بالرياض، ثم انتقلت إلى متحف فيكتوريا وألبرت بلندن.

وقد قدَّم "وِرث" ورش عمل متعددة في فن الأخشاب "الأبواب النجدية" وعرض حي لفن السدو، إضافة إلى عرض أعمال فنية مجتمعية بالرياض، كما شارك ضمن أسبوع لندن للحرف في متحف فيكتوريا وألبرت التاريخي، عبر ورشة عمل تناولت فن صناعة الأبواب الخشبية (الأبواب النجديّة) قدمها الحرفي عبدالله الخزام. كما استضاف المعهد بالرياض الفنانة البريطانية هاريت فرانسيس في جلسة فنيّة تعليمية.

Maziah

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center